الفصل الرابع

الملف النووى الإيرانى

هل سيستمر سيناريو الصبر فى مواجهة طهران؟

مقدمة:

يتصاعد الصراع السياسى بين إيران الإسلامية والولايات المتحدة بشأن البرنامج النووى الإيرانى كقضية محورية على الساحة السياسية الدولية، وإن كانت تخفى وراءها قضايا أخرى عالقة تمثل حقيقة الصراع بين إيران والولايات المتحدة ومن خلفها إسرائيل، ومن ثم يأتى هذا البرنامج النووى الإيرانى فى مقدمة أولويات الخارجية الأمريكية، خاصة بعد الحربين الأمريكيتين على أفغانستان والعراق مع الاعتقاد الأمريكى بحق الولايات المتحدة فى مكافحة الإرهاب المقترن بتطوير وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، واللجوء إلى الحروب الاستباقية لتحقيق هذا الهدف. ومن ثم فالملف الإيرانى يرتبط من ناحية بقوة بالإستراتيجية الأمريكية لما بعد ١١ سبتمبر، كما يجد من ناحية أخرى قضية دولية تستحوذ على اهتمام دول كبرى عدة وتثير فى الوقت نفسه قضية العلاقات الأوروبية الأمريكية، كذلك العلاقات الأمريكية الروسية الصينية. كما يمثل من ناحية ثالثة محطّا لاختبار فعالية سياسات منع الانتشار ليس فقط دوليّا ولكن إقليميًا وتحديداً على مستوى إقليم محورى هو إقليم الشرق الأوسط الذى لا تزال تنفرد فى إطاره إسرائيل بامتلاك ليس فقط قدرات نووية سلمية، ولكن ترسانة نووية تفقد المنطقة عنصر التوازن الإستراتيجى اللازم لتحقيق سلام حقيقى.

ولكن إيران ليست عراقًا آخر، فهى دولة إقليمية محورية تمتلك من الإمكانات ما يؤهلها لتصبح قوة عظمى، ومن ثم فإن الأزمة الإيرانية تشهد بالفعل تصعيداً متبادلاً وخاصة منذ مجىء أحمدى نجاد للسلطة فى إيران، والمعروف بتشدده إزاء الغرب عمومًا والولايات المتحدة خصوصًا. وتسعى الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات التى تم طرحها فى المقدمة بشأن الملف النووى الإيرانى وتطوره وتصاعد الأزمة بشأنه واحتمالات تطورها.

أولا: بداية البرنامج النووى الإيرانى وتطوره حتى ما قبل ١١ سبتمبر:

ظل امتلاك قدرة نووية حلمًا يراود الإيرانيين منذ تولى محمد رضا بهلوى باعتبارها إحدى وسائل تحقيق الحضارة الحديثة، وكذلك تثبيت دورها كقوة إقليمية رائدة. ومع العلاقات الودية التى أقامها الشاه مع الولايات المتحدة والدور الذى اضطلع به كشرطى للمنطقة أمام امتداد النفوذ السوفيتى خلال الحرب الباردة لم يكن هناك من يعترض على تملك إيران قدرة نووية، وخاصة مع وجود الثروة البترولية فيها كممول لهذا المشروع[١].

ومن ثم بدأ شاه إيران فى إنشاء البنية الأساسية للبرنامج وشجعه فى ذلك الولايات المتحدة التى أمدت إيران عام ١٩٦٧م بمفاعل بحثى قدرته ٥ ميجاوات، هذا بالإضافة إلى التعاون مع الدول الغربية الأخرى مثل ألمانيا وفرنسا، واستطاعت إيران فى تلك الفترة الاتفاق مع شركة سيمنس الألمانية لإقامة مفاعلين فى بوشهر طاقة كل منهما ١٢٠٠ ميجاوات، وبدأت عملية إنشائهما فى عام ١٩٧٦م، إلا أن العمل توقف بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م (وقيام الحرب العراقية الإيرانية بعد ذلك)[٢].

لقد جاءت الثورة الإيرانية بشكل مفاجئ لتهتز إيران من جذورها وتهز فى الوقت نفسه الغرب أيضًا، فقد كان هناك عدد قليل جدًا من المراقبين من داخل إيران وخارجها ممن كان يرى إمكانية قيام الحكومة الدينية لإيران، ففى أوائل عام ١٩٧٨م كانت إيران تجاهد من أجل أن تصبح مثل أوروبا ولكن خلال عام كان آية الله الخومينى يقود إيران إلى طريق مختلف كليًا، ورافضًا تمامًا للأفكار الغربية، حيث جاءت هذه الثورة بتغييرات جوهرية على المجتمع الإيرانى قضت على نماذج التحديث الغربية التى كانت السمة الأساسية لحياة الإيرانيين منذ السنوات الأولى لحكم الشاه رضا بهلوى، ولكن ما هو ثابت أن الثورة الإيرانية تعد من أكثر الثورات شعبية على مدى التاريخ، حيث شارك فيها على الأقل نحو ١٠٪ من سكان إيران وذلك مقارنة بـ ١٪ فقط شاركوا فى الثورة الأمريكية ١٧٧٦م، والثورة الروسية ١٩١٨م، والفرنسية ١٧٨٩م[٣].

ولكن ما هو هام هو موقف الغرب من هذه الثورة، فأصدقاء الأمس صاروا أعداء اليوم، ومن ثم عندما بدأت إيران فى التفكير فى ضرورة إحياء البرنامج النووى

باعتباره جزءًا من عملية إعادة البناء بعد الحرب العراقية الإيرانية، وبعد عملية المراجعة التى قام بها النظام فى إيران، فإنها فشلت فى إقناع الغرب باستئناف تعاونه معها، خاصة ألمانيا وإسپانيا اللتين رفضتا استكمال مفاعل بوشهر، ومن ثم اتجهت إيران للبحث عن شركاء جدد لتزويد إيران بتكنولوچيا متقدمة، فاتجهت إلى الصين وروسيا والأرچنتين، حيث طلبت من الصين إمدادها بمفاعل يعمل بالماء الثقيل، وطلبت من الأرچنتين إمدادها بمنشآت إنتاج ماء ثقيل وكذلك تصنيع الوقود النووى، إلا أن الولايات المتحدة وحكومات غربية أخرى أقنعت الصين بوقف الصفقة ووقف الشحن بالنسبة للأرچنتين لأن كان قد تم الاتفاق معها وقد تفاوضت إيران مع الصين خلال الزيارة التى قام بها الرئيس الإيرانى على أكبر رافسنجانى إلى الصين عام ١٩٩٢م وذلك لتوريد معظم الأجهزة الخاصة بمفاعلين لتوليد الطاقة الكهربائية، كانت ألمانيا قد رفضت السماح لشركة سيمنس باستكمالهما، إلا أن هذا الاتفاق توقف. وفى النهاية وافقت روسيا على استكمال مفاعل بوشهر والذى كانت الإنشاءات الخاصة به قد تمت، ولكن إيران كانت بحاجة إلى التكنولوچيا الخاصة بمحتويات المفاعل والتى كانت ستوردها شركة سيمنس إلا أنه تم استبدالها بتكنولوچيا روسية(٤).

فقد تمكنت إيران من استعادة نشاطها فى إكمال المفاعل عام ١٩٩٥م بتوقيع عقد مع الحكومة الروسية بقيمة ٨٠٠ مليون دولار للوصول بالمفاعل إلى درجة إنتاج ١٠٠٠ ميجاوات أى نحو ١٨٪ من الخطة الإيرانية لإنتاج الطاقة النووية بحلول عام ٢٠٢٠م الطامحة لإنتاج ٦٠٠٠ ميجاوات وعلى أن يلحق بمفاعل بوشهر مفاعلات أخرى فى أنحاء متفرقة من البلاد بالتعاون مع الجانب الروسى. كذلك سعت طهران إلى تنويع مصادر الحصول على التكنولوچيا النووية فاتجهت إلى الجمهوريات السوفيتية الإسلامية للحصول على التكنولوچيا المتقدمة خاصة كازاخستان كما اتجهت إلى أوكرانيا والتى ذكرت بعض التقارير أن هناك لقاء بينهما فى مجال تكنولوچيا الفضاء والصواريخ، وتعاونت أيضًا مع الصين إلى جانب شريكها الأساسى روسيا بهدف الحصول على ٢٠٪ من احتياجاتها من الكهرباء من الطاقة النووية واستفادت إيران من انتقال بعض علماء الذرة الروس إليها، وأعلن مدير البرنامج النووى الإيرانى أن حوالى ١٥٠ خبيرًا نوويّا روسيّا يعملون بالفعل بإيران هذا إلى جانب إرسال مهندسين إيرانيين للتدريب فى روسيا. إلى جانب ذلك فقد وقعت إيران مع روسيا اتفاقًا على توريد الوقود

النووى لمدة ١٠ سنوات بتكلفة سنوية ٣٠ مليون دولار، على أن يُعاد الوقود المستنفد لروسيا لإعادة المعالجة وتحتفظ روسيا بالبلوتونيوم،[٥] كذلك اتجهت إيران للتعاون مع الهند وپاكستان وجنوب إفريقيا وكوريا الشمالية والأرچنتين، ومن هذا القبيل اتفاق إيران مع پاكستان عام ١٩٨٦م لتدريب العلماء الإيرانيين والمساعدة فى البرنامج النووى واتفاقها مع جنوب إفريقيا ٨٨- ١٩٨٩م للحصول على كميات من اليورانيوم المخصب لإجراء التجارب النووية، وحصولها على عدة آلاف من الأرطال من مادة اليورانيوم، دايوكساید من الأرچنتين[٦].

وقد استمر الاهتمام بتطوير البرنامج النووى الإيرانى والذى وجد قوة دفع كبيرة خاصة مع نهاية الحرب العراقية الإيرانية وطوال التسعينيات، حيث أدت هذه الحرب إلى إحداث تحولات جذرية فى التفكير الإستراتيچى الإيرانى فى المجال النووى، ومن ثم نفذت إيران الكثير من الأنشطة، كما قامت بدعم منظمة الطاقة النووية ومركز أمير آباد، بالإضافة إلى تأسيس مركز أبحاث نووية جديد فى جامعة أصفهان عام ١٩٨٤م وبنهاية الحرب شهد البرنامج النووى الإيرانى نشاطًا مكثفًا وأصبحت إيران تمتلك بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية والمتقدمة وقامت الحكومة بنشر المنشآت النووية الإستراتيچية على مساحة واسعة وأحاطتها بجدار هائل من السرية وذلك تحسبا لأى ضربات عسكرية[٧].

ولكن ماذا عن الموقف الأمريكى إزاء البرنامج النووى الإيرانى؟ إزاء التعاون المتزايد بين إيران والدول الأخرى خاصة روسيا والصين بشأن البرنامج النووى الإيرانى، والذى زاد بصورة ملحوظة خاصة منذ منتصف التسعينيات أبدت الولايات المتحدة قلقها بشأن قيام إيران بالتخطيط لتطوير برنامج شامل للأسلحة النووية، حيث أعلن ويليام برى (وزير الدفاع الأمريكى السابق) فى تصريح له ٩/ ١/ ١٩٩٥م «نحن واثقون من أن إيران تخطط لتطوير برنامج شامل للأسلحة النووية، وتعتقد أنها ستمضى سنوات طويلة حتى تتمكن من ذلك، وهناك بعض الإجراءات التى يمكنهم اتخاذها لاختصار الوقت، أننى أشعر بقلق بالغ حيال حصول إيران على مواد انشطارية وتقنيات متطورة من جمهوريات الاتحاد السوڤيتى السابق أو دولة أخرى قادرة على إنتاج هذه المواد»[٨] وقد اتجهت الولايات المتحدة للضغط على روسيا لوقف

تعاونها مع إيران، وفى هذا الإطار نجحت الولايات المتحدة فى الوصول إلى اتفاق مع رسيا عام ١٩٩٥م (اتفاق آل جور وتشرنومردن) يقضى بتعهد روسيا بعدم توقيع عقود جديدة لبيع أسلحة لإيران، إلا أن روسيا تحللت من هذا الاتفاق بعد أن كشف آل جور هذا الاتفاق من خلال حملته الانتخابية وجاء رد الفعل الأمريكى ملوحًا بفرض عقوبات على عدد من المعاهد العلمية الروسية التى تتهمها ببيع تكنولوچيا الصواريخ لإيران أو تساعدها على تطوير قدراتها من خلال تأهيل خبراء إيرانيين فى هذا المجال، إلا أن هذا الضغط الأمريكى لم يمنع إيران أو روسيا من استمرار التعاون فيما بينهما، واعتبرت روسيا أن إيران لم تفعل ما يخرق القواعد الدولية الخاصة بالبرنامج النووى، خاصة أنها قد وافقت على إعادة الوقود المستنفد إلى روسيا حسب الطلب الأمريكى وقد أخذ التعاون الروسى أبعادًا حيوية بعد إعلان الحكومة الروسية عام ٢٠٠٢م استعدادها لبناء خمسة مفاعلات نووية إضافية فى إيران، وقد صدرت وثيقة عن وزارة الطاقة الروسية تم بموجبها الإعلان عن خطط روسيا حتى ٢٠١٢م والتى تضمنت تأكيد روسيا على بناء المحطات النووية الجديدة فى إيران(٩).

وقد كانت إسرائيل وراء حملة إعلامية واسعة النطاق عام ١٩٩٩م ضد إيران بشأن تعاونها النووى مع روسيا. وكانت إسرائيل قد قطعت علاقتها المختلفة بإيران بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، حيث وصف الخومينى إسرائيل بأنها الشيطان الأصغر، وزاد من حدة هذا العداء دعم إيران لحزب الله فى لبنان والدور الذى لعبته المقاومة اللبنانية فى تكبيد إسرائيل خسائر فادحة إلى أن انسحبت من الجنوب اللبنانى عام ٢٠٠٠م هذا إلى جانب الشراكة الإستراتيچية بين سوريا وإيران والتى تشكل من وجهة النظر الإسرائيلية، تهديداً رئيسيّا لإسرائيل، والتى حاولت بدورها التصدى له من خلال بناء شراكة إستراتيچية مع تركيا. ومما زاد من حدة العداء الإسرائيلى ـ الإيرانى، تطوير إيران صواريخ شهاب عام ٢٠٠٠م والذى وصل طراز (شهاب ـ٤) إلى مدى ٣٥٠٠ كيلومتر، و(شهاب ـ٥) إلى ٥٠٠٠ كيلومتر، وأهم صور التهديد الإيرانى فى نظر إسرائيل ذلك المفاعل الإيرانى فى بوشهر ومفاعلات نووية أخرى أقامتها روسيا والصين، توقعت إسرائيل على أثرها امتلاك إيران خياراً نوويّا عام ٢٠٠٥م هذا إلى جانب الأسلحة الكيمائية والبيولوچية التى تتهم إسرائيل إيران بامتلاكها، وفى ضوء

ذلك اتجهت إسرائيل بشكل متزايد للضغط على روسيا والصين وكوريا الشمالية لوقف هذا التعاون.

والأهم من ذلك اتجاه إسرائيل لدفع الولايات المتحدة إلى سياسة الاحتواء المزدوج، أى معاقبة كل من بغداد وإيران التى أصبحت تتوقع أن يأتى دورها بهدف تجريدها من أسلحتها النووية، وقد اتبعت إسرائيل إستراتيجية ذات بعدين فى التعامل مع التسلح الإيرانى:

١ ـ تجفيف المنابع الخارجية إلى تحصل إيران منها على احتياجاتها النووية خاصة روسيا والصين وكوريا.

٢ ـ الإعداد لتوجيه ضربة للمفاعلات النووية الإيرانية، وهو ما تحسبت له إيران بنشر مفاعلاتها على أكبر مساحة ممكنة مع اختيار أماكنها بدقة يصعب معها قصفها، وردت إيران بأنها لن تتورع عن توجيه ضربة انتقامية موجعة إلى إسرائيل إذا ما نفذت تهديداتها ضدها[١٠].

ورغم هذه الضغوط الأمريكية الإسرائيلية على الصين وروسيا فإنهما رفضتا بشدة الادعاءات الغربية وأصرتا على استمرار التعاون مع إيران، وكان رد رئيس المخابرات الروسية على المعلومات الاستخباراتية الأمريكية التى قدمتها لروسيا والتى تفيد بأن إيران تسعى لصنع القنبلة واستيراد مواد لفصل البلوتونيوم عن الوقود النووى، وبأنه لا توجد أية دلائل مقنعة على وجود برنامج عسكرى فى إيران، ومن ثم فإن التأكيد على أن إيران تستطيع صنع قنبلة نووية خلال خمس سنوات لا معنى له.

كذلك أوضحت روسيا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تجد فى المفاعلات الروسية لإيران ما يثير الشكوك، وأوضح السفير الروسى السابق فى واشنطن ورئيس لجنة الشئون الخارجية فى البرلمان الروسى فلا ديمير لوكين «إننا معنيون بحظر الانتشار النووى بدرجة لا تقل عن الولايات المتحدة... ولكن حظر الانتشار شىء ومحاولة احتكار السوق العالمية للتكنولوچيا النووية وطردنا من هذا السوق شىء آخر». وقد فشلت المحاولات الأمريكية خلال القمة الأمريكية ـ الروسية بين يلتسين وكلينتون والتى عقدت بموسكو ١٩٩٥م فى إقناع روسيا بالتراجع عن الصفقة النووية مع إيران[١١].

ويبدو أن السلوك الروسى فى التعاون مع إيران وضد الرغبة الأمريكية مدفوع بعدد من الدوافع يأتى فى مقدمتها ربما الدوافع الاقتصادية، حيث تخطت قيمة هذا التعاون المليار دولار، وأنقذ آلاف العمال الروس الذين يعملون داخل إيران وأنقذ نحو ٣٠٠ مشروع صناعى فى مصانع سان بطرسبرج من التوقف، ويحصل العاملون فى القطاعات المغذية للمشروع الذى يمتد لخمس سنوات على رواتب تزيد بأربعة أمثال نظيرتها فى هيئات صناعية أخرى ودفعت هذه المؤسسات ما عليها من ضرائب للحكومة الروسية أعلى أربع مرات من غيرها[١٢].

ثانيا: ١١ سبتمبر وإدراج إيران ضمن محور الشر:

أدت أحداث ١١ سبتمبر إلى انقلاب حقيقى فى التصورات الخاصة بالإرهاب النووى إذ أصبح ينظر إليه كأحد أهم مصادر التهديد إلحاحًا للأمن الدولى، وأنه قد يشكل أهم أنماط التهديد التى تواجه العديد من دول العالم فى القرن الواحد والعشرين. وفى هذا السياق بدت منطقة الشرق الأوسط وكأنها المركز الرئيسى للتفاعلات النووية فى العالم إلى جانب جنوب شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية، حيث شهدت المنطقة تطورات أساسية غير تقليدية تتعلق بجميع قضايا استخدام وامتلاك الأسلحة النووية فى إطار حالة من التدويل غير مسبوقة بجميع القضايا المتعلقة بالأمن والتسلح خاصة ما يتعلق بالأسلحة النووية[١٣].

ولقد كان من بين أهم التداعيات العاجلة لأحداث ١١ سبتمبر، الربط الأمريكى ما بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، بحيث تم وضع أسس العمل المستقبلى للحرب ضد الإرهاب على أساس توسيع نطاقها لتشمل محاربة الجماعات والدول التى تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل. ولقد بدأ هذا الاتجاه للربط بين الأمرين مع خطاب حالة الاتحاد الذى ألقاه بوش فى ٢٩/ ١/ ٢٠٠٢م، حيث قال: «سوف يستمر بلدنا فى صموده وصبره ومثابرته فى السعى لتحقيق هدفين عظيمين: أولاً: سوف نعمل على إغلاق معسكرات الإرهابيين وتعطيل خططهم وتقديمهم للعدالة.

ثانيًا: علينا أن نمنع الإرهابيين والأنظمة التى تسعى للحصول على أسلحة كيمائية وبيولوجية ونووية من تهديد الولايات المتحدة والعالم»[١٤].

وفى خطاب آخر له يؤكد بوش أن مكمن الخطر الأعظم الذى تواجهه الولايات المتحدة يتمثل فى تلاقى الراديكالية والتكنولوچيا: «يكمن الخطر الأعظم الذى تواجهه أمتنا عند مفترق طريقى الراديكالية والتكنولوچيا»(١٥).

وفى هذا الإطار وضعت الولايات المتحدة إيران جنبًا إلى جنب مع كوريا الشمالية والعراق باعتبارها أنظمة ترعى الإرهاب وتهدد الولايات المتحدة وحلفاءها وأصدقاءها بأسلحة الدمار الشامل، وهذه الدول تشكل «محور الشر»: «إن إيران تسعى بنشاط للحصول على أسلحة الدمار الشامل وتصدر الإرهاب فى حين تكبت قلة غير منتخبة توق الشعب الإيرانى للحرية... تشكل هذه الدول مع حلفائها الإرهابيين محور الشر وهم يتسلحون لتهديد السلام فى العالم، وبسعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل تشكل هذه الأنظمة خطرًا كبيرًا ومتزايدًا ويمكن لهذه الدول تزويد الإرهابيين بهذه الأسلحة، موفرة لهم بذلك الوسيلة التى تماثل كراهيتهم ويمكن أن تهاجم حلفاءنا وأن تحاول ابتزاز الولايات المتحدة وسوف يكون ثمن اللامبالاة فاجعًا فى أية حالة من هذه الحالات»(١٦).

وقد حدد بوش السياسة التى سوف تتبعها الولايات المتحدة لمواجهة خطر امتلاك أسلحة الدمار الشامل من جانب الجماعات الإرهابية ودول محور الشر التى ترعاها، فأرسى بذلك مبدأ الضربات الوقائية، وفى هذا الإطار يقول: «سنعمل بشكل وثيق مع حلفائنا لنحول دون حصول الإرهابيين والدول الراعية لهم على المواد والتقنيات والخبرات التى تمكنهم من صنع ونشر أسلحة الدمار الشامل وسنطور وننشر دفاعاتنا الصاروخية الفعالة لحماية أمريكا وحلفائها من هجوم مفاجئ، لن ننتظر وقوع الأحداث بينما تتراكم الأخطار... إن الولايات المتحدة لن تسمح لأخطر الأنظمة فى العالم بتهديدنا بأكثر الأسلحة التدميرية فى العالم»(١٧).

وقد تأكد هذا المعنى فى إطار إستراتيچية الأمن القومى الصادرة فى ١٧ سپتمبر ٢٠٠٢م فقد جاء فيها: «لقد صرح أعداؤنا بصورة علنية بأنهم يسعون لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتشير الدلائل إلى أنهم يسعون لذلك بتصميم أكيد».

«لن تسمح الولايات المتحدة بنجاح هذه الجهود... وسوف تتعاون مع دول أخرى لحرمان واحتواء وتقليص جهود أعدائنا فى الحصول على تكنولوچيا خطيرة وبحكم

البديهة السليمة والحاجة للدفاع عن النفس سوف تعمل الولايات المتحدة ضد أى تهديدات ناشئة كهذه قبل أن تتبلور فى شكلها الكامل»[١٨].

إذن يتضح مما سبق أن الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر اتجهت بإستراتيچيتها نحو مواجهة الخطر المزدوج المتمثل فى تحالف خطر الإرهاب مع خطر أسلحة الدمار الشامل، وأكدت الولايات المتحدة على جميع المستويات أن تركيزها سينصب على مواجهة المنظمات الإرهابية وأى فرد أو أى دولة ترعى الإرهاب وتحاول أن تستخدم أو تحصل على أسلحة الدمار الشامل.

ولمواجهة هذه التهديدات الملحة من المنظور الأمريكى تعتقد إدارة بوش أن مفاهيم الحرب الباردة الخاصة بالتدمير المؤكد المتبادل والاحتواء لم تعد ملائمة. فهذه التكتيكات كانت ملائمة حين كان التهديد الأعظم للولايات المتحدة يأتى من جانب قوة عظمى نووية ولكن هذه التكتيكات ليس لها جدوى فى عالم يوجد فيه إرهابيون مستعدون لتنفيذ ما تطلب منهم النظم الديكتاتورية المعادية للولايات المتحدة وحلفائها، وبالتالى، فإنه من المنظور الأمريكى فإن الموقف الأمنى الدولى قد تغير، ومن ثم ينبغى تكييف الدفاعات والموارد الأمريكية وفقًا للموقف الأمنى الجديد.

واستجابة لهذا الموقف الأمنى الدولى الجديد اتفق بوش مع الرئيس بوتين على إستراتيچية أمنية شاملة عرفت بـ«الإطار الإستراتيچى الجديد» الذى صدر فى لقاء القمة بينهما فى مايو ٢٠٠٢م فى موسكو والذى يتضمن النص على تخفيض الأسلحة النووية الهجومية وإقامة نظم دفاعية قادرة على تحقيق الحماية فى مواجهة الهجمات الصاروخية وتعزيز إجراءات عدم الانتشار ومواجهة الانتشار والتعاون مع روسيا لمكافحة الإرهاب، ومن ثم انسحبت الولايات المتحدة فى يونيو ٢٠٠٢م رسميًا من معاهدة الصواريخ الباليستية مما يسمح لها بتطوير ونشر نظام لحمايتها ضد تهديد الصواريخ الباليستية من الدول المارقة، ووفقًا للإطار الإستراتيچى الجديد أيضًا فإن وقف انتشار التكنولوچيا النووية وتكنولوچيا الصواريخ من خلال جهود منع الانتشار يمثل عنصرًا أساسيًا، وقد اتفق بوش على التعاون مع الرئيس بوتين بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفى هذا الإطار أجرى الأمريكيون مناقشات مستمرة مع الروس بشأن المخاوف الأمريكية من انتشار تكنولوچيا الصواريخ والتكنولوچيا النووية من جانب بعض الكيانات الروسية لدول مثل إيران.

فبالنسبة للولايات المتحدة تشكل إيران إحدى دول محور الشر التى تمثل همًا أساسيًا نظرًا لسعيها الدائم لامتلاك مقدرات صاروخية وأسلحة دمار شامل فى وقت واحد، فوفقًا للتقديرات الأمريكية فإن طهران قد تكون قادرة بنهاية هذا العقد على تطوير وإنتاج مادة انشطارية كافية لإنتاج سلاح نووى والحصول على هذه المادة من الخارج يمكن أن يقلل من المدة المقدرة، كما أنها تستمر أيضًا فى تطوير المعدات والخبرات ذات الاستخدام المزدوج التى يمكن أن تساعدها على تطوير وتوسيع صناعة الأسلحة البيولوچية والإبقاء على احتياطى كبير من السلاح الكيمائى[١٩].

إذن، فإن الأزمة النووية الإيرانية لا يمكن النظر إليها فى انفصال عن الرؤية الإستراتيچية الأمريكية الجديدة بعد أحداث ١١ سپتمبر والتى تضع إيران كدولة من دول محور الشر التى تجسد خطر تحالف الإرهاب مع أسلحة الدمار الشامل والتى تهدد بالتالى ليس فقط الولايات المتحدة الأمريكية ولكن الحضارة الغربية بأكملها، وذلك فى ضوء صراع الحضارات الذى بشر به صمويل هنتجتون وفى ضوء الخطاب الأمريكى الذى تلا أحداث ١١ سپتمبر والذى يرسى بالفعل أساسًا للصراع الدينى ما بين تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الإسلامية المشابهة والدول الإسلامية الداعمة لها من ناحية واليهود والمسيحيين من ناحية أخرى باعتبارهما يقفان فى جانب واحد ويشكلان فريقًا مجنيًا عليه، وقد بدا ذلك واضحًا منذ البداية مع إعلان بوش عن حملة صليبية لمواجهة الإرهاب القادم من العالم الإسلامى ولم تكن تلك زلة لسان وإنما تعبير عن طبيعة الصراع الذى تراه الولايات المتحدة خاصة والغرب عامة أنه أصبح يربطها بالعالم الإسلامى، والذى يأتى من قلبه النظام الإسلامى فى إيران.

هذه الرؤية الشمولية لوضع إيران فى إطار الإستراتيچية الأمريكية لما بعد ١١ سپتمبر والتى تنطلق الدراسة منها لفهم تطورات أزمة البرنامج النووى الإيرانى وتصاعد وتيرة التهديدات الأمريكية، لا تنفى ولا تقلل أيضًا من وزن الميراث (السياسى والعقائدى) العدائى الذى يربط ما بين الولايات المتحدة وإيران فى تفسير وفهم التصعيد المتتابع للأزمة من قبل الولايات المتحدة والضغوط التى تمارسها على جميع الأطراف من أجل وأد البرنامج النووى الإيرانى، حيث ترى بعض التحليلات ـ وتتفق معها الدراسة ـ أن الولايات المتحدة تدير صراعها الحالى مع إيران حول برنامجها النووى من منظور

سياسى بحت يرتكز على خطر إيران على المشروع الإمبراطورى الأمريكى الذى يستهدف تأسيس شرق أوسط كبيراً أو موسعًا باعتبارها من دول محور الشر المهددة للمصالح الأمريكية، فالقارئ لمشروع الشرق الأوسط الكبير يجد أنه يهدف إلى وضع الدول العربية والإسلامية بالمنطقة تحت الوصاية الأمريكية وتكون هذه الوصاية من خلال تغيير بنية المجتمعات السياسية والاقتصادية والثقافية فى المنطقة وبدأت بأفغانستان والعراق وغداً إيران وسوريا. فالولايات المتحدة تهدف إلى توسيع الشرق الأوسط چيو سياسيًا ليضم المناطق التى تسيطر عليها الولايات المتحدة سياسيّا وعسكريّا مثل پاكستان وأفغانستان ليمتد غربًا ليشمل شمال إفريقيا حتى الأطلسى وتمثل إسرائيل فى المشروع القاعدة الإستراتيچية. أما إيران فهى أبرز عقبة أمام التدخل الأمريكى فى المنطقة ومن ثم فإن الهدف الرئيسى لمشروع الشرق الأوسط الكبير هو السيطرة على الدول التى تمثل خطراً على المصالح الأمريكية فى المنطقة وأولى هذه الدول دولة إيران الإسلامية، ومن ثم فإن ما حدث فى أفغانستان والعراق ما هو إلا مقدمة لتغيير إيران حجر العثرة أمام واشنطن فى المنطقة، حيث إنه لن يقوم الشرق الأوسط الكبير إلا عبر إيران.

كذلك فهو يرتكز أيضًا على خطر إيران على إسرائيل فى وقت ترفض فيه إسرائيل امتلاك أية دولة عربية أو إسلامية مجرد تكنولوچيا نووية مدنية. وفى هذا السياق أكدت كوندا ليزارايس فى كلمتها أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ فى جلسة اعتمادها كوزيرة للخارجية فى يناير ٢٠٠٥م «إن سبب السياسة العدائية الأمريكية من إيران يرجع إلى السياسة العدائية الإيرانية من إسرائيل (لا تعترف بأسرائيل وتساند المنظمات الإرهابية وتعرقل أية تسوية سلمية عربية مع إسرائيل). وفى خطاب حالة الاتحاد الذى ألقاه بوش فى ٣١ يناير ٢٠٠٦م جدد بوش الحديث عن محور الشر وأعاد التأكيد على إيران كأحد عناصر هذا المحور ووصفها بأنها أمة بين أيدى قلة من رجال الدين تعزل شعبها وتقمعه وأكد أن الولايات المتحدة تأمل أن تكون يومًا ما أقرب صديق لإيران حرة وديمقراطية. إذن، فالمطلوب هو استرداد إيران محدداً حليفًا للولايات المتحدة بأن تكون حرة وديمقراطية، وقد دعا ذلك أحد أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بالمطالبة بزيادة المبلغ المخصص لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان فى إيران إلى مائة مليون دولار بدلا من ١٤ مليون دولار، والمقصود

هنا بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان فى إيران هو دعم المعارضة الإيرانية بالخارج والداخل لإسقاط نظام الجمهورية الإسلامية[٢٠].

إذن يمكن القول إنه إذا كان الهدف الآن الذى تنطلق منه الولايات المتحدة فى إدارتها للأزمة مع إيران هو وأد البرنامج النووى الإيرانى فإن الهدف الأبعد هو تغيير وإسقاط النظام الإسلامى فى إيران أو بعبارة أخرى يمكن القول إن الأزمة إذن ليست أمنية نووية بقدر ما هى سياسية أيديولوچية.

والواقع، فإن العداء الإيرانى لإسرائيل ليس إلا واحدًا فقط من عدة أبعاد متداخلة ومتشابكة تشكل الطبيعة الصراعية للعلاقات الإيرانية الأمريكية، فى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى تحليل الكاتب الفرنسى فريدريك تيليه الذى أصدر كتابًا بعنوان «حانت ساعة إيران» عام ٢٠٠٥م، والذى اعتبر فيه أن الخلاف بين إيران والولايات المتحدة حالة فريدة لم يشهد التاريخ الدبلوماسى مثيلها من قبل. فمن ناحية، ترى واشنطن أن بينها وبين إيران عداءً إستراتيچيًا عميقًا بعد أن أطاحت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م بكل المصالح الأمريكية فى المنطقة، فقد قضت على نظام الشاه إحدى الركائز الأساسية للإستراتيچية الأمريكية فى المنطقة ولنظامها الدفاعى فى مواجهة الاتحاد السوفييتى وأرست نظامًا دينيًا شديد العداء للولايات المتحدة، كما جاءت الثورة فى وقت كان الاتحاد السوفيتى يعمل فيه على التوسع والانتشار مرة أخرى، وشهد على دخول القوات السوفيتية إلى كابول، ولقد أدى ذلك إلى شعور واشنطن بالهزيمة وبأنها على وشك أن تخسر الحرب الباردة.

وفى الوقت نفسه تمثل إيران لواشنطن ذكرى إهانة عميقة، فلن تنسى الولايات المتحدة أن الإيرانيين قاموا باختطاف أمريكيين دبلوماسيين واحتجازهم لمده ٤٤٤ يومًا كرهائن وفشلت أمريكا فى محاولة إنقاذهم. كما لم تنس واشنطن سلسلة الإهانات التى كانت تتلقاها من النظام الإيرانى، فكانت إيران ترفض دائمًا مساعى واشنطن للتقارب والحوار معها، وكانت آخر تلك الإهانات عندما وافق الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون على مقابلة الرئيس الإيرانى خاتمى أثناء انعقاد دورة الأمم المتحدة ثم ألغى الجانب الإيرانى الموعد دون إبلاغ الجانب الأمريكى، وترك الرئيس كلينتون يتجول فى أركان الحجرة لمده ساعة دون إبلاغه بالقرار لذلك كان على أمريكا الانتقام من نظام الملا واعتبار إيران قطبًا من أقطاب ما أطلقت عليه محور الشر[٢١].

على الجانب الآخر، وإذا كانت الولايات المتحدة ترى فى إيران دولة من دول محور الشر فإن إيران تنظر للولايات المتحدة باعتبارها الشيطان الأكبر[٢٢] فالشعب الإيرانى لن ينسى أن الولايات المتحدة هى التى قامت بإسقاط حكومة مصدق عام ١٩٥٣م وأودت بحلمه فى التحرر، وأثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية قامت واشنطن بالتدخل مباشرة فى الحرب عندما قام أسطولها بضرب السفن الإيرانية وإسقاط طائرة إيرباص إيرانية راح ضحيتها ٢٩٠ مدنيًا مما عمق مشاعر الكراهية تجاه واشنطن[٢٣].

كذلك فقد اتبعت الولايات المتحدة إستراتيجية خاصة فى آسيا الوسطى هدفت منها إلى منع إيران (وكذلك روسيا) من السيطرة على المنطقة ومنع انتشار الإسلام الشيعى والأصولية الإسلامية فى المنطقة، ومن ثم سعت نحو توسيع حلف الناتو تجاه الشرق لسد الفراغ الأمنى فى المنطقة واستغلال حاجة دول آسيا الوسطى الاقتصادية والأمنية من أجل الحد من النفوذ الإيرانى (وكذلك الروسى والصينى) فى تلك المنطقة، وظلت الولايات المتحدة تسعى لعزل إيران وتصفها فى المحافل الدولية بالدولة التوسعية التى تتبنى الأصولية الإسلامية، وحذرت من نفوذ إيران واختراقها لدول الجوار الجغرافى. وعملت على عرقلة نفوذ إيران السياسى من خلال عدة إجراءات، من بينها إقرار قانون احتواء إيران والذى عرف باسم (قانون داماتو) ١٩٩٦م لحرمان إيران من المشاركة فى مشاريع الطاقة ومنع مرورها خلال أراضيها والضغط على روسيا وغيرها من الدول لمنع تطوير علاقاتها بإيران خاصة فى المجال النووى.

وعلى الرغم من اتجاه خاتمى (٨٩ ـ ١٩٩٧م) لمحاولة اتباع سياسة برجماتية تحد من البعد الأيديولوچى، وتسعى للتقارب فى الوقت نفسه مع الولايات المتحدة، وعلى الرغم من اتجاهه لطرح فكرة حوار الحضارات وإعلان تبنيه لسياسة خارجية تهدف لإزالة التوترات الإقليمية إلا أن الولايات المتحدة لم تتجاوب مع تلك التحولات.

وإذا كانت مرحلة الحرب الأمريكية ضد طالبان قد كانت فرصًا مناسبة لتطبيع العلاقات الأمريكية الإيرانية وفتح باب الحوار أمام تفعيلها إلا أن الولايات المتحدة لم ترغب فى فتح باب الحوار، لكنها كانت فى حاجة إلى تأمين وضعها العسكرى فى الحرب ضد طالبان فما كان لها إلا أن تلجأ إلى إيران ـ إلى جانب روسيا وپاكستان ـ كقوى أقليمية أكثر إدراكا للوضع الأفغانى هذا إلى جانب وجود أقلية شيعية فى

أفغانستان والعلاقة الوثيقية بين تحالف الشمال وإيران فكانت هذه الأمور كلها عوامل أدت إلى التحالف المؤقت مع إيران[٢٤].

فمن جانبها أعلنت إيران منذ البداية إدانتها للهجمات على الولايات المتحدة وأعلنت استعدادها للمشاركة فى الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ومعاقبة الفاعلين بمن فيهم أسامة بن لادن وذلك فى حالة ثبوت ضلوعه فى هذه التفجيرات. وردت واشنطن على هذا الموقف برسالة شكر إلى طهران على موقفها، ورأى كولين باول أن هناك إمكانية للتعاون مع إيران لمكافحة الإرهاب. ولكن على الرغم من ذلك فإن إيران ما لبثت أن اتخذت خطًا متشددًا تجاه النوايا الأمريكية المعلنة للقيام بحرب انتقامية ضد أفغانستان فأعلنت معارضتها لتوجيه أى ضربات عسكرية ضد أفغانستان على اعتبار أنها تمثل تهديدًا لأمنها القومى إضافة إلى معارضتها للتفرد الأمريكى بمكافحة الإرهاب وضرورة أن يكون ذلك فى إطار دولى وتحت مظلة الأمم المتحدة. وأكدت عدم وجود أية أدلة قاطعة لتورط تنظيم القاعدة فى الأعمال الإرهابية التى تعرضت لها الولايات المتحدة، وبناء على ذلك أعلن الرئيس خاتمى بشكل قاطع أن إيران لن تشارك فى الحملة العسكرية على أفغانستان لمجموعة من الأسباب فى مقدمتها استهداف الحملة لبلد مسلم، وما قد يخلفه من ضحايا من الأبرياء وتهديد الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة للأمن القومى الإيرانى، خاصة بعد أن أعلنت الولايات المتحدة عن تأييدها لأذربيجان فى نزاعها مع إيران حول موارد بحر قزوين وما قد يشكله الوجود الأمريكى على مقربة من الحدود معها من تهديد مباشر لها.

والواقع، فإنه يمكن القول إن الموقف الإيرانى من الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان هو تجسيد لدبلوماسية الحياد الإيجابى، حيث إنه على الرغم من رفض إيران المشاركة فى هذه الحملة الأمريكية إلا أن إيران توصلت عبر وساطات عديدة إلى حد أدنى من الاتفاق مع الولايات المتحدة وقد تمثل هذا الحد الأدنى فى الآتى:

- عدم وضع عراقيل أمام التحرك العسكرى الأمريكى ضد أفغانستان.
- إبقاء حدودها مغلقة مع أفغانستان مما يشكل ضغطًا على طالبان.
- تقديم المساعدات الإنسانية للجنود الأمريكيين المفقودين أثناء الحالات الطارئة

والموافقة على التعاون مع المنظمات الدولية فى تمرير المعونات الإنسانية الأمريكية عبر أراضيها إلى معسكرات اللاجئين الأفغان على حدودها مع أفغانستان.

ـ وأخيرًا امتد الدور الإيرانى إلى تقديم العون العسكرى إلى قوات التحالف الشمالى المناوئة لطالبان والمتعاونة مع الحملة العسكرية الأمريكية.

وهكذا، فإن تلاقى الأهداف بين إيران والولايات المتحدة فى التخلص من طالبان التى مثلت تهديداً إستراتيجيًا لإيران ولمشروعها الثورى دفع إيران إلى اتخاذ موقف إيجابى على الرغم من معارضتها الشديدة لهذه الحملة[٢٥].

وإبان الحرب الأمريكية على العراق برز الموقف الإيرانى باعتباره يتسم بحذر شديد، فقد أبدت إيران منذ البداية معارضتها لأى هجوم أمريكى ضد العراق ودعت إلى حل سلمى لتسوية الأزمة وأوضحت أن سياستها تجاه العراق ستكون حياداً نشطًا. وفى هذا الإطار صرح كمال خرازى وزير الخارجية الإيرانى «أنه لا يمكن التنبؤ بتصرفات النظام العراقى وقد كبد المنطقة خسارة جمة بسبب الاعتداء على دول المنطقة، وإن كان لا يحق لأية دولة التدخل فى شئونه»[٢٦].

وهذا الحذر فى الموقف الإيرانى وعدم فعاليته ربما يمكن تفسيره بأنها تدرك ما يتعرض له أمنها القومى من خطر بفعل إدراج الولايات المتحدة لها ضمن قائمة محور الشر، ومن ثم لم تشأ أن تقوم بأى سلوك من شأنه استفزاز الولايات المتحدة. هذا إلى جانب أن سجلها التاريخى العدائى مع العراق لم يجعلها راغبة فى الذهاب إلى أبعد من مجرد الإعلان عن رفضها الشفهى لغزو أمريكى للعراق ورفضها التدخل فى شئون الدول الأخرى باعتباره مبدأ يمكن الارتكان عليه لحماية أمنها القومى من أخطار قد يتعرض لها فى مرحلة لاحقة من الحملة الأمريكية ضد الإرهاب[٢٧].

وفى فترة ما بعد الحرب امتنعت إيران عن التدخل فى شئون العراق، وأعلن الرئيس خاتمى «أن الولايات المتحدة أصبحت جارتنا فى الغرب كما فى الشرق، وأن علينا أن نتعايش مع الواقع الأمريكى فى المنطقة رغم مرارة ذلك» وحاول أطراف السلطة فى إيران البحث عن قناة مباشرة وغير مباشرة للحوار مع الإدارة الأمريكية وبدت هذه الأطراف متفقة على ضرورة تغيير مسار السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات

المتحدة، ولكن ذلك كله لم يمنع الإدارة الأمريكية من اتهام إيران عقب الحرب بإثارة القلاقل فى أوساط شيعة العراق وتحريضهم ضد الولايات المتحدة، كما طلبت الإدارة الأمريكية من إيران رسميّا فى أواخر مايو ٢٠٠٣م ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة ضد أعضاء القاعدة المشتبه فيهم الذين تعتقد واشنطن أنهم يعملون فى البلاد على الرغم من نفى إيران أنها تؤويهم(٢٨).

إذن، هذه هى خلفية وميراث العلاقات العدائية الأمريكية الإيرانية إلى جانب ما سبق أن أشارت إليه الدراسة من وضعية إيران فى إطار الإستراتيچية الأمريكية الجديدة بعد أحداث ١١ سبتمبر، ومن هذه الخلفية وتلك الوضعية يمكن أن ننطلق لدراسة تطورات أزمة البرنامج النووى الإيرانى.

ثالثا: أبعاد الملف النووى الإيرانى وتطور الأزمة ما بعد الحرب على العراق:

بعد أحداث ١١ سبتمبر بدأت الولايات المتحدة تؤكد ما تصفه بالجهود الإيرانية للحصول على الأسلحة النووية وإيوائها لعناصر من القاعدة وإمكانية وقوع هذه الأسلحة فى أيدى منظمات إرهابية أو استخدامها من قبل إيران لضرب أهداف إسرائيلية خاصة بعد ما تمكنت من اختبار الصاروخ شهاب ـ ٣.

والواقع، فإن البرنامج النووى الإيرانى كان قد تم استئنافه بعد أن كان قد توقف إثر قيام الثورة الإسلامية وكانت إيران قد أنجزت نسبة كبيرة من تلك المشاريع النووية، كما سبقت الإشارة، ومع بداية الاستقرار النسبى فى إيران بعد الشعور بالحاجة إلى تلك القدرات النووية اقتصاديّا بدأت المرحلة الثانية فى البرنامج النووى الإيرانى وبذلك عاد الاهتمام بهذا البرنامج من جديد، وتم رصد مبالغ جديد لفريق العمل فى مفاعل جامعة طهران والذى استمر على نشاطه تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفى عام ١٩٨٣م أعيد الاهتمام بتكنولوچيا الليزر فى عمليات التخصيب، وفى عام ١٩٨٤م تم افتتاح مفاعل أبحاث آخر فى مدينة أصفهان، وفى العام نفسه بدأت إيران فى إحياء العمل فى محطة الطاقة النووية فى بوشهر مما دفع بغداد خلال حربها ضد إيران إلى قصف منشآت بوشهر ابتداء من مارس ١٩٨٤م وحتى يوليو ١٩٨٨م.

وبعد انتهاء الحرب ساد صمت حول قدرات إيران النووية فى وقت كان الاهتمام مكرسًا على كشف القدرات العراقية خاصة فى الأشهر التى سبقت غزو الكويت فى أغسطس ١٩٩٠م، إلا أن إيران كانت قد بدأت مرحلتها الثالثة، وذلك بالتوقيع على اتفاقية مع الاتحاد السوفيتى السابق لتزويدها بمحطتين نوويتين لتوليد الطاقة الكهربائية طاقة كل منهما ٤٤٠ ميجاوات، وكان ذلك فى مارس ١٩٩٠م. ثم تحرك البرنامج النووى الإيرانى بخطوات تدريجية لتبدأ المرحلة الرابعة، وذلك بعقد صفقة مفاعلات نووية مع كل من الصين وروسيا عامى ٩٤ ـ ١٩٩٥م[٢٩].

وقد تواصلت الحملة الإعلامية الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران منذ ذلك الحين، ومع بداية التسعينيات والانتهاء من حرب الخليج الثانية وإصدار القرار ٦٨٧ الذى ينص على تدمير القدرات العراقية فى مجال أسلحة الدمار الشامل والقدرات الصاروخية والذى حول الاهتمام بعدها صوب إيران فبدأت بإثارة موضوع التعاون النووى بين إيران والصين، وقد ذكرت مجلة نيوزويك الأمريكية فى ٢٢/ ٦/ ١٩٩٢م إن الصين زودت إيران بمفاعل نيوترونى وجهاز لفصل النظائر وذكرت أن (سى. آى. إيه) تعتقد أن إيران سوف تستخدم تلك التقنيات فى صنع القنبلة النووية، كما أثير فى الوقت نفسه موضوع التعاون النووى بين إيران والهند.

وردّا على تلك الحملة أكدت إيران على لسان مدير منظمة الطاقة الذرية بها أن إيران لا تسعى من خلال تلك البرامج إلا لأغراضها السلمية. وتواصلت تلك الحملة على إيران أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى، وذلك من خلال ما أثير حول أن إيران بصدد الاتفاق مع جمهوريات الاتحاد السوفيتى المسلمة والتى تملك السلاح النووى، وسربت الدوائر الغربية الاستخباراتية معلومات عن شراء إيران ثلاث قنابل نووية. ونشرت صحيفة ألمانية (شتيرن) نقلاً عن مصادر استخباراتية أن إيران حصلت على رأسين نوويين ونظام لإطلاق من الصواريخ المتوسطة من جمهورية كازاخستان، إلا أن أى من هذه المعلومات لم يتأكد فهى جميعًا تعد تكهنات وشكوكًا أكثر منها حقائق مثبتة.

وتتركز المنشآت النووية الإيرانية فى عدة مواقع منها طهران وأصفهان اللتان يوجد بهما محطات بحوث وهناك منجم لليورانيوم فى صفند وشغتهانزر، كما توجد مجمعات بحوث لليورانيوم فى ناتانز ومعلم كلايد، وهناك مفاعلات فى بوشهر على

الخليج العربى وآراك (ورشة القطران) فى مدينة هونفاد لمقاطعة أذربيجان فى الشمال ويتخصص فى إنتاج الماء الثقيل، كذلك هناك مواقع مزعومة تدرجها الدوائر الغربية كمحطة كاراج التى يعتقد أنها لتخصيب اليورانيوم، وجميع هذه المنشآت النووية فى إيران قد خضعت لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية سابقًا، وأكدت الوكالة أنها لا تخضع للأغراض العسكرية، ولم تجد الوكالة ما يثبت ارتكاب إيران مخالفات بخصوص معاهدة الحد من الانتشار(٣٠).

ولقد عادت أزمة الملف النووى لتتفجر من جديد عقب الاتهامات التى وجهت لإيران على أثر تسريبات لمنظمة مجاهدى خلق الإيرانية المعارضة بانتهاك التزاماتها المفروضة عليها بموجب معاهدة منع الانتشار النووى واتفاقية الضمانات النووية، وذلك لقيامها ببناء منشأتين نوويتين جديدتين فى منطقتى آراك وناتانز لتخصيب اليورانيوم بعيدًا عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة، من أجل صنع الأسلحة النووية وكان قد جرى اكتشاف قيام إيران بهذه الخطوة فى أواخر عام ٢٠٠٢م وقد استخوذ موقع ناتانز على اهتمام مركزى فى هذه الأزمة، حيث اتضح أن هذا الموقع يضم شبكة صغيرة من مئات من معدات الطرد المركزى لتخصيب اليورانيوم فيما كان دليلاً على إيران لديها المكونات اللازمة التى تتيح لها إنتاج وتركيب أجهزة الطرد المركزى وهو ما أدى إلى شيوع الاعتقاد لدى المسئولين الأمريكيين ولدى بعض مسئولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن قيام إيران بإنشاء هذه الشبكة من أجهزة الطرد المركزى اللازمة لتخصيب اليورانيوم تشير إلى أن إيران تعتزم التمهيد لخطوة لاحقة فى تطوير برنامجها النووى سعيًا إلى امتلاك السلاح النووى واتجهت الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة إلى استخدام هذا الاكتشاف بوصفه دليلاً عمليّا على وجود مكون سرى فى البرنامج النووى الإيرانى ولكونه يمثل انتهاكًا لالتزامات إيران بموجب اتفاقية الضمانات النووية، كما تزامن ذلك مع اكتشاف مفتشى الوكالة الدولية للطاقة فى أغسطس ٢٠٠٣م آثارًا مشعة بدرجة عالية فى عينات مأخوذة من البيئة فى إيران مما أعتبر دليلاً على أن إيران تقوم بتنقية اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة، حيث أظهر تحليل هذه العينات وجود مستويات عالية لتخصيب اليورانيوم بصورة تتطابق مع المستويات الموجودة فى المواد المستخدمة فى إنتاج السلاح النووى، وكانت مستويات التخصيب مرتفعة بدرجة

تثير قلق الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو ما زاد الشكوك الأمريكية والدولية من أن الطموحات الإيرانية النووية تتجاوز مجرد الاستخدامات السلمية لها[٣١].

وقد زاد من تعقيد الأزمة تقارير مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذين زاروا إيران أكثر من مرة للتحقق من مدى صدق هذه المعلومات وأكدوا فى تقاريرهم المتلاحقة عدداً من الانتهاكات الإيرانية خصوصًا ما يتعلق بالإبلاغ عن المواد النووية الموجودة فى حوزتها وعمليات التحويل التى طرأت على المرافق النووية التى تم فيها تخزين هذه المواد أو معالجتها، وكان أبرز ما كشفت عنه هذه التقارير قيام إيران باستيراد ١,٨ طن من اليورانيوم الطبيعى عام ١٩٩١م من الصين شملت ألف كيلو جرام من غاز سادس كلورايد اليورانيوم، ٤٠٠ كيلوجرام من رابع كلورايد اليورانيوم ومثلها من ثانى أكسيد اليورانيوم وقد اعترفت إيران بالفعل فى إبريل ٢٠٠٣م أى بعد ما يزيد على ١٢ عامًا من حصولها على هذه المواد باستيراد هذه المواد من الصين وبررت عدم إخطارها الوكالة بهذه الكميات بأنها تحتوى على نسبة ضئيلة لا تتجاوز ١٣ كيلوجرامًا من المواد الانشطارية الفعالة، لكن تبريرات طهران لم تكن تتسق مع نصوص اتفاقية الضمانات التى تلزمها بالإبلاغ بصفة دورية منتظمة عن رصيدها من المواد النووية والتغيرات التى طرأت عليها بغض النظر عن محتوى المادة الانشطارية، كما كشفت تقارير مفتشى الوكالة عن قيام طهران وعلى غير أحكام اتفاقية الضمانات بتحويل منظم من رابع كلورايد اليورانيوم التى استوردتها من الصين (٤٠٠ كيلوجرام) إلى معدن اليورانيوم الذى يمكن أن يخدم برنامجًا عسكريًا لتصنيع سلاح نووى بأكثر مما يخدم عملية إنتاج وقود نووى منخفض التخصيب يصلح لتشغيل محطات الطاقة النووية لكن المفاجأة الأكبر كانت فى اعتراف طهران ببنائها محطتين لإثراء اليورانيوم أولهما تجريبية فى مدينة ناتانز تضمنت تركيب ألف جهاز للطرد المركزى من طراز ب، لتخصيب اليورانيوم تم تشغيلها فى نهاية ٢٠٠٣م، والثانية لتخصيب اليورانيوم على النطاق التجارى تضم ٥٠ ألف جهاز للطرد المركزى من طراز ب، بدأ تركيبها عام ٢٠٠٥م كما أكدت اعترافات طهران بأنها حصلت على ماكينات الطرد المركزى من الشبكة السرية للاتجار فى المواد والأجهزة النووية فى السوق السوداء التى كان مديرها العالم النووى الپاكستانى عبدالقادر خان وأنها تمكنت من تصنيع هذه الأجهزة محليًا فى الورش التابعة لشركة «قالاى» الكهربائية فى طهران، كما اعترفت طهران بإجراء أبحاث

ودراسات حول استخدام أشعة الليزر فى عمليات التخصيب، ثم جاء اعترافها ببناء وحدة لإنتاج الماء الثقيل فى بلدة آراك ليتأكد صدق التقارير التى سربتها منظمة مجاهدى خلق المعارضة لحكم آيات الله، وعللت طهران اهتمامها بإنتاج الماء الثقيل بعزمها بناء مفاعل بحثى تجريبى قدرته ٤٠ ميحاوات لأغراض البحث والتطوير وإنتاج النظائر المشعة، والمعروف أن مفاعلات الماء الثقيل هى الأنسب لتوفير مادة البلوتونيوم الصالحة لبناء أسلحة نووية، وقد استخدمت الهند وپاكستان وإسرائيل مثل هذه المفاعلات للحصول على المادة الانشطارية اللازمة لصنع القنبلة النووية[٣٢]، وهكذا فقد أدرجت المسألة النووية الإيرانية على جدول أعمال مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام ٢٠٠٣م، التى صدر عنها تقرير يفيد بأن إيران لم تلتزم بتعهداتها تجاه برنامجها النووى كما أنها لم تبد تعاونًا كافيًا مع الوكالة[٣٣]، حيث حددت تقارير مفتشى الوكالة الدولية طبيعة الانتهاكات الإيرانية لبنود معاهدة خطر الانتشار وأحكام اتفاقية الضمانات التى وقعتها هيئة الطاقة النووية الإيرانية مع الوكالة الدولية للطاقة فى وقائع محددة تضمنها تقرير مدير الوكالة الدكتور محمد البرادعى إلى مجلس محافظى الوكالة.

وفى اجتماع مجلس المحافظين الذى عقد فى يونيو ٢٠٠٣م مارست الولايات المتحدة ضغوطًا قوية على الدول الأعضاء فى مجلس محافظى الوكالة لاستصدار بيان شديد اللهجة يدين حكومة طهران لتقصيرها فى إخطار الوكالة بالمتغيرات التى طرأت على المواد والأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية مع وعد برفع الملف النووى إلى مجلس الأمن إذا أخفقت إيران فى الامتثال لمطالب مجلس محافظى الوكالة غير أن مجلس المحافظين أصدر بيانًا متوازنًا تحت ضغط الصين ومجموعة دول عدم الانحياز، عبر فيه عن قلقه إزاء عدم شفافية البرنامج الإيرانى مطالبًا طهران بالتعاون الكامل مع الوكالة والسماح لمفتشيها بأخذ عينات من بعض المواقع النووية الإيرانية خاصة محطة تخصيب اليورانيوم فى ناتانز، كما طالب القرار طهران بالسماح لمفتشى الوكالة بزيارة ورش شركة قالاى الكهربائية فى طهران التى تم فيها تصنيع عدد كبير من أجهزة الطرد المركزى B2.

كذلك طالب القرار طهران بعدم إدخال أى مواد نووية لمحطة تخصيب اليورانيوم التجريبية فى ناتانز وحثها على سرعة الانضمام إلى البروتوكول الإضافى لمعاهدة الحظر الذى يسمح لمفتشى الوكالة بالدخول المفاجئ إلى أية مواقع مدنية أو عسكرية يشك فى أنها تخدم أنشطة نووية مع اختصار فترة الإبلاغ التى تسبق التفتيش المفاجئ إلى زمن قصير لا يتجاوز ستين دقيقة.

ومرة أخرى اجتمع مجلس محافظى الوكالة فى ٨ سبتمبر ٢٠٠٣م للنظر فى تقارير جديدة لمدير الوكالة محمد البرادعى تتهم إيران بالمماطلة وتطالبها بالإجابة بشفافية عن عديد من الأسئلة تتعلق بخفايا برنامجها النووى، كما تطالبها مرة أخرى بسرعة التوقيع على البروتوكول الإضافى، وتبنى المجلس مشروع قرار يمنح إيران مهلة ستة أسابيع لإبراء ذمتها وإثبات أن برنامجها لا يحمل أية طبيعة عسكرية، كما طالب القرار طهران بالكشف الكامل عن دقائق برنامجها، كما دعا القرار إيران إلى تعليق كل أنشطتها لتخصيب اليورانيوم.

وفى نوفمبر ٢٠٠٣م وفى أعقاب تقرير جديد رفعه مدير الوكالة إلى مجلس المحافظين أدان فيه إيران مجدداً واتهمها بالإخفاق فى تقديم تقارير صحيحة حول مواد وأنشطة نووية خاصة فى مجال إثراء اليورانيوم وفصل البلوتونيوم الذى يمكن استخدامه فى صناعة أسلحة نووية. فى أعقاب ذلك اتخذ مجلس محافظى الوكالة قراراً اعتبرته طهران إنذراً شديد اللهجة خاصة الجناح المحافظ الذى رأى ضرورة رفض هذا القرار والرد عليه بانسحاب طهران من معاهدة خطر انتشار الأسلحة النووية ورفض توقيع البروتوكول الإضافى أسوة بما فعلته كوريا الشمالية إلا أن الجناح الإصلاحى بزعامة خاتمى رأى ضرورة الحرص على استمرار الحوار وتفويت الفرصة على الولايات المتحدة مع التمسك بحقها كدولة موقعة على اتفاقية الحظر فى إنماء وبحث وإنتاج الطاقة النووية وفقًا لما تؤكده المادة الرابعة من المعاهدة، وقد انتصرت فى النهاية رؤية الإصلاحيين، حيث أعلن الرئيس خاتمى أن بلاده سوف تتعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة لإثبات أنها لا تخفى برنامجًا سريّا لإنتاج سلاح نووى، وقد حدد خاتمى عدداً من الشروط لتوقيع إيران البروتوكول الإضافى من بينها أن يكون التوقيع كفيلاً بإنهاء الأزمة وتصفية كل المشكلات المتعلقة ببرنامج إيران

النووى، وتعهدت إيران بوقف طوعى مؤقت لبرنامج إثراء اليورانيوم فى محطة ناتانز، كما تعهدت بعدم إنتاج المواد الداخلة فى عمليات الإثراء وعدم استيراد أية مواد تخدم عمليات التخصيب وقد سلمت إيران فى ١ نوفمبر ٢٠٠٣م الوكالة الدولية للطاقة خطاباً تضمن موافقتها الفعلية على توقيع البروتوكول الإضافى[٣٤].

إلى هنا ينبغى الإشارة إلى تبلور عدة مواقف مختلفة للأطراف المشاركة فى إدارة الأزمة الإيرانية، هذه المواقف وضحت إلى حد كبير فى المداولات التالية داخل مجلس الأمناء، وكان لها تأثيرها فى تسيير دفة الأزمة فى السنوات التالية وحتى الآن، وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الآتى:

أ ـ الموقف الأمريكى الإسرائيلى، الذى أدار حملات إعلامية شديدة الوطأة ومارس ضغوطاً كثيفة من أجل دفع إيران إلى وقف برنامجها النووى، وفى هذا الصدد كشفت الصحافة الإسرائيلية فى سبتمبر ٢٠٠٣م أن إسرائيل تدير حملة منظمة ضد المشروع النووى الإيرانى وأنها أنشأت لهذا الهدف منذ ست سنوات هيئة اختصاصية مرتبطة برئيس الحكومة بهدف تنسيق الجهود والمعلومات للتصدى للبرنامج النووى الإيرانى وقد نقل شارون قيادة هذه الهيئة إلى الموساد باعتباره الجهة الأقدر على جمع المعلومات وتحليلها وتقدير السياسات الواجب اتخاذها، وقد أشارت صحيفة هاآرتس الإسرائيلية إلى أن رجال الموساد يزودون الصحفيين الأجانب بمعلومات عن البرنامج النووى لإيران ويستعملون النشرات من أجل زيادة الضغط الدولى على الإيرانيين، ولقد تمكنت الولايات المتحدة وإسرائيل فى النهاية وبفضل تلك الضغوط والحملات الإعلامية الشديدة إلى صدور تقرير الوكالة الدولية فى يونيو ٢٠٠٣م ـ السابق الإشارة إليه ـ بإدانة واتهام إيران بالإخلال بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر الانتشار النووى[٣٥].

والموقف الأمريكى بصفة عامة ومنذ ذلك الحين يدعو إلى نقل الملف النووى الإيرانى فوراً إلى مجلس الأمن من أجل فرض عقوبات على إيران بحجة أنها انتهكت الالتزامات المفروضة عليها بموجب معاهدة منع الانتشار النووى واتفاقية الضمانات النووية، مما يتطلب نقل هذه المسألة فوراً إلى مجلس الأمن لمعاقبة إيران، وهذا الموقف من الواضح أنه مدعوم، إن لم يكن مدفوعاً إسرائيليّا.

ب ـ الموقف الإيرانى ، الذى ظل ينفى دائمًا حدوث أية انتهاكات من جانب إيران ويؤكد أن كل أنشطتها النووية تندرج فى إطار الاستخدامات السلمية ، ومع أن إيران ظلت تنفى لفترة طويلة قيامها بأنشطة تخصيب اليورانيوم فإنها اعترفت لاحقًا بحدوث ذلك وإن ظلت مصرة دائمًا على أن هذه الأنشطة تأتى فى إطار رغبة إيران فى توفير احتياجاتها الذاتية من الوقود النووى اللازم لتشغيل محطة بوشهر النووية لتفادى الاضطرار إلى استيراد الوقود المخصب من الخارج ، لاسيما من روسيا الاتحادية ، الذى يعتبر مكلفًا للغاية ، ناهيك عما يحدثه من ارتهان إيران بمصادر التوريد الخارجية وهو ما دعا إيران إلى الإصرار دومًا على حقها الكامل فى مواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم على رغم ما أثارته من أزمة عارمة على الساحة الدولية .

جـ ـ الموقف الأوروبى : فهو قائم على ضرورة إعطاء الفرص للحل الدبلوماسى للأزمة بدون التسرع فى نقل الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن ، ولذلك تبنت الأطراف الأوروبية وإلى حد ما مجموعة عدم الانحياز فى مجلس أمناء الوكالة موقفًا يقوم على إمكانية الوصول إلى حل تفاوضى للأزمة النووية الإيرانية وفق صيغة تضمن وقف وإنهاء الأنشطة النووية المحظورة التى تقوم بها إيران من ناحية ، كما تحقق لإيران مكاسب معينة فى مقابل وقف تلك الأنشطة[٣٦] .

والواقع ، فإن الجهود الأوروبية ممثلة فى جهود دول الترويكا الثلاث بريطانيا وفرنسا وألمانيا هى مكملة للجهود الأمريكية وإن كانت أكثر مرونة منها . ومن الملاحظ أن التعامل الأوروبى مع الملف النووى الإيرانى هو تعامل ينطبق عليه سمات العمل الأوروبى المشترك من حيث الدوافع ، ومن حيث طبيعة تلك السياسة :

ـ فمن حيث الدوافع ، ترغب الدول الأوروبية فى أن يكون لها دور فى قضية هامة وحساسة مثل الملف النووى الإيرانى ، خاصة بعد أن استحوذت الولايات المتحدة على الملف العراقى كاملاً بداية من قرار الغزو ومروراً بتجاهل مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه ونهاية بالمليارات التى حازتها الشركات الأمريكية فى صورة عقود إعادة إعمار العراق ، وبذلك يشكل الملف النووى الإيرانى محطة اختبار جديدة للسياسة الخارجية الأوروبية الموحدة التى ترغب دول الاتحاد الأوروبى فى تحقيقها ، ولكن دون أن تخرج فى الوقت نفسه على حظيرة الولايات المتحدة الأمريكية كما حدث إبان

الأزمة العراقية ـ خاصة بالنسبة لفرنسا وألمانيا ـ ومن هنا جاء التوافق الأوروبى الأمريكى على الملف النووى الإيرانى.

ـ أما من حيث طبيعة تلك السياسة الأوروبية، فهى تميل نحو الجهود الدبلوماسية وتوظيف الأدوات والخيارات الاقتصادية، كما أنها غالبًا ما تتسم بتباين المواقف ولكن فى إطار واحد للعمل. فعلى الجانب البريطانى، نجد أن الموقف البريطانى داعم ومؤيد للموقف الأمريكى الذى ينادى بالوقف الكامل لتخصيب اليورانيوم ووقف جهود إيران على صعيد إنتاج الوقود النووى، كما تتبنى بريطانيا الموقف الأمريكى القائم على التعامل مع ملفات أخرى مثل موقف إيران من عملية السلام فى الشرق الأوسط والإرهاب كحزمة واحدة لا تنفصل تحت عنوان كبير هو الملف النووى الإيرانى، وهو ما يزيد الضغوط على إيران ويؤدى لخلط الأوراق. كذلك فقد سعت بريطانيا إلى إثارة قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والانتخابات الحرة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسة فى إيران يونيو ٢٠٠٥م لتستكمل منظومة الضغط على إيران.

أما الموقف الفرنسى، الذى يتسم عادة بالاستقلالية عن المواقف الأمريكية فهو يميل إلى احتفاظ إيران بالحد الأدنى من التكنولوچيا النووية بالقدر الذى لا يتيح لها امتلاك أسلحة نووية مع وجود رقابة دائمًا على المنشآت النووية الإيرانية، ومن المعروف أن الشركات الفرنسية تستحوذ على نصيب لا بأس به من العقود والاستثمارات فى إيران فى مجالات الحقول النفطية (شركة توتال الفرنسية) والطيران المدنى والمنشآت السياحية إلى جانب منشآت الموانى، ومن المؤكد أن استقرار الأوضاع فى إيران سياسيًا واقتصاديًا يعد أساسيًا للحفاظ على تلك الاستثمارات ونموها، ومن المؤكد أن خسارة الاستثمارات الفرنسية فى العراق بعد الغزو الأمريكى للعراق ماثلة للأذهان، وأن فرنسا لا تود إعادة تكرار التجربة نفسها لاستثماراتها فى إيران، أما بالنسبة للموقف الألمانى فهو يقف فى نقطة وسط بين تبعية بريطانيا للولايات المتحدة واستقلالية فرنسا آخذًا فى الاعتبار أيضًا عقود العمل والاستثمارات الألمانية لدى إيران التى تمثل مرتبة متقدمة عالميًا فى احتياطى النفط والغاز الطبيعى[٣٧].

وعلى أية حال فقد كان دور دول الترويكا فاعلاً فى إقناع إيران فى التوقيع على البروتوكول الإضافى لمعاهدة منع الانتشار النووى فى أكتوبر ٢٠٠٣م، كما سبق أن

ذكرت الدراسة. وتواصلت بعد ذلك جهود الترويكا حتى أنه أمكن التوصل فى نوفمبر ٢٠٠٤م إلى اتفاقية متكاملة لتسوية الأزمة النووية من خلال المفاوضات الإيرانية ـ الأوروبية والتى عرفت باسم اتفاقية باريس والتى تضمنت صفقة متكاملة تقوم من ناحية على التزام إيران بالوقف الكامل والشامل والنهائى لأنشطة تخصيب اليورانيوم، كما تتضمن من ناحية أخرى التزام الدول الأوروبية الثلاث بتقديم مكاسب محددة لإيران مثل بيع مفاعل نووى متطور لإيران وتسهيل انضمام إيران إلى منظم التجارة العالمية وتعزيز علامات التبادل التجارى بين إيران ودول الاتحاد الأوروبى، وكذلك تجنب إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن والعمل على إنهاء عزلة طهران السياسية والاقتصادية عن العالم الغربى(٣٨).

ومن جانبها أبدت إيران قدراً كبيراً من التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة بدءاً من توقيعها على البروتوكول الإضافى للمعاهدة، وتعليقها الطوعى والمؤقت لبرنامجها فى تخصيب اليورانيوم خاصة فى مؤسسة ناتانز، وفتح منشآتها لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة، ومع ذلك فقد توالت تقارير مفتشى الوكالة التى يرفعها المدير العام إلى مجلس المحافظين والتى تدين طهران نظراً لاكتشاف المفتشين لحقائق جديدة لم تعلنها طهران من قبل، من بينها استيراد إيران لأجهزة متقدمة لإثراء اليورانيوم وأخرى لإنتاج البلوتونيوم الذى يمكن أن يستخدم كمصدر لتوليد النيترونات اللازمة لبدء عملية الانشطار النووى، ولعدم تقديمها إيضاحات ومعلومات شاملة ودقيقة عن مصادر اليورانيوم عالى التخصيب الذى تم العثور عليه داخل أراضيها.. إلخ، وتحت الضغوط المتزايدة لتقارير مفتشى الوكالة وقرارات مجلس المحافظين قدمت طهران إلى الوكالة الدولية فى مايو ٢٠٠٤م تقريراً أكثر شمولاً وتفصيلاً يزيد محتواه على ألف صفحة اعترفت فيه باستيرادها معدات تتعلق بتكنولوجيا التخصيب من مصادر آسيوية، كما أقرت باستخدامها تقنيات الليزر لتخصيب اليورانيوم إلى نسبة ١٥٪.. واستمرت عملية الشد والجذب بين طهران والوكالة، وتوصلت إلى أنه تم التوصل إلى اتفاق باريس الذى سبقت الإشارة إليه والذى بموجبه علقت إيران كل أنشطتها النووية الخاصة بتخصيب اليورانيوم والأنشطة الأخرى ذات الصلة مقابل حوافز متعددة من جانب الترويكا الأوروبية(٣٩).

وبموجب هذا الاتفاق تواصلت المفاوضات الإيرانية الأوروبية منذ يناير ٢٠٠٥م للوصول إلى اتفاقات تفصيلية تنفيذًا لاتفاق باريس، إلا أن هذه المفاوضات شهدت العديد من المصاعب، فعلى الجانب الإيرانى، فقد أعلنت طهران لاحقًا أن وقف التخصيب (بموجب اتفاق باريس) هو وقف مؤقت وأصرت على الاحتفاظ لنفسها بالحق الكامل فى مواصلة أنشطة تخصيب اليورانيوم واستعدادها فى هذا الإطار لتقديم أى ضمانات للتأكد من أن الوقود النووى الناجم عن عمليات التخصيب لن يستخدم فى أية أنشطة عسكرية وهو ما رفضته الدول الأوروبية الثلاث.

وعلى الجانب الأوروبى تباطأت دول الترويكا فى تقديم مقترحات تفصيلية بشأن تنفيذ اتفاق باريس وانتهت جولة مفاوضات مايو ٢٠٠٥م بين الطرفين الإيرانى والأوروبى إلى اتفاق على أن تقوم دول الترويكا بتقديم مقترحات تفصيلية لإيران فى ضوء اتفاق باريس، ولكن قبيل انعقاد جولة المفاوضات الإيرانية ـ الأوروبية فى أوائل أغسطس ٢٠٠٥م اندلعت أزمة بين الجانبين بشأن موعد هذه المفاوضات، ففى حين تشددت إيران فى ضرورة أن تنعقد المفاوضات فى أول أغسطس طالب الأوروبيون بإرجاء المفاوضات إلى السابع من أغسطس، وقد أصرت إيران على الموعد المذكور وهددت بأنها سوف تستأنف أنشطة تخصيب اليورانيوم ما لم يتم الالتزام بهذا الموعد، مما أدى إلى نشوب أزمة عنيفة، حيث رفضت دول الترويكا هذا التهديد الإيرانى واعتبروا أن استئناف إيران لأنشطة تخصيب اليورانيوم سيكون خطوة غير إيجابية ربما تدفع الدول الأوروبية للتجاوب مع المطلب الأمريكى الداعى إلى نقل الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على إيران، ويبدو أن إيران سعت لافتعال هذه الأزمة فى مسار المفاوضات الإيرانية الأوروبية بعد أن أدركت أن تلك المفاوضات لن تصل بها إلى النتائج المرغوبة من جانبها، حيث تصر إيران ومنذ بداية الأزمة ـ وحتى الآن على عدم تقديم أية تنازلات فيما يتعلق بالأنشطة النووية المحظورة محل النزاع، لاسيما فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم. فعلى الرغم من أن إيران تحاول الإيحاء بأنها تتجاوب مع شروط الوكالة ومع مطالب دول الترويكا (سواء فيما يتعلق بقبول التوقيع على البروتوكول الإضافى الملحق بمعاهدة منع الانتشار النووى ثم التوقيع على اتفاقية التعاون الشامل مع الاتحاد الأوروبى)، إلا أن واقع الأمر أن إيران مع كل خطوة من هذه

الخطوات تضع مجموعة من الشروط التى تضمن لإيران عدم تقديم أى تنازل بما يضمن لها الحفاظ على ما حققته من إنجازات فى برنامجها النووى[٤٠].

وفى هذا الإطار يصر الجانب الإيرانى على موقفه من أن برنامج إيران النووى يندرج بالكامل فى إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ومن ثم تتمسك إيران بحقها الكامل فى مواطن تخصيب اليورانيوم. وجدير بالذكر أن هذه المسألة تمثل إجماعًا وطنيًا فى إيران، فهناك تشدد على جميع المستويات (سواء مراكز صنع القرار أو الأوساط الأكاديمية أو وسائل الإعلام) فى التمسك بحق إيران الكامل فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية وحقها فى عمليات تخصيب اليورانيوم، وإن تفاوت الموقف بين فئات متشددة وأخرى أكثر تشدداً[٤١].

وفى هذه الأثناء يصل المحافظ المتشدد أحمدى نجاد إلى سدة الحكم فى إيران بعد فوزه على منافسة المعتزل الرئيس الأسبق رافسنجانى فى انتخابات أعقبت نهاية فترة حكم خاتمى ليتحول الملف النووى الإيرانى إلى أيدى المتشددين.

رابعا: إدارة الملف النووى الإيرانى فى ظل حكم أحمدى نجاد: الدبلوماسية كما ينبغى أن تكون:

استأنف أحمدى نجاد عمليات تحويل اليورانيوم فى أغسطس ٢٠٠٥م، ثم استأنف الأنشطة الأخرى ذات الصلة بعمليات التخصيب. يوم ٩ يناير ٢٠٠٦م وأعلن أن إيران قد أصبحت دولة نووية وأنها تملك قدرة تصنيع الوقود النووى المخصب لأهداف تجارية وعلق العمل بالبروتوكول الإضافى الذى كانت قد وقعته طهران (وإن لم تكن قد صدقت عليه من البرلمان الإيرانى)، كما أعلن استئناف إيران لأنشطة التخصيب مع تصميمها على مواصلة أبحاثها على الماء الثقيل، بعد أن أصدر مجلس محافظى الوكالة فى فبراير ٢٠٠٦م قراره الذى ينص على إخطار مجلس الأمن بتطورات الملف الإيرانى[٤٢]، والذى بدوره أعطى مهلة لإيران ثلاثة أشهر، لكى توقف أنشطتها فى مجال التخصيب.

ثم تلا ذلك إعلان إيران فى ١١ إبريل ٢٠٠٦م عن نجاحها فى تخصيب اليورانيوم وهى الخطوة التى اعتبرت بمثابة محاولة إيرانية لإقناع الأطراف الأخرى بأن الأنشطة

الإيرانية فى مجال تخصيب اليورانيوم وصلت إلى نقطة اللاعودة وأصبح من غير الممكن إيقافها مما يستوجب بالتالى ـ من المنظور الإيرانى ـ وقف أية ضغوط على إيران فى هذا المجال، لأنها لم تعد مجدية[٤٣].

والسؤال الذى يثار الآن يتعلق بالأسباب التى تدفع إيران للسعى للحصول على قدرة نووية ـ قد تكون ليس فقط سلمية ولكن عسكرية ـ والواقع، فإن هناك العديد من التحليلات التى تورد عدداً من الدوافع من أهمها:

١ ـ تأكيد الاعتماد الذاتى الدفاعى الإيرانى وعرض مدى التقدم العلمى والتقنى الذى وصلت إليه.

٢ ـ السعى لتحقيق المساواة والتكافؤ النووى مع بعض دول المنطقة خاصة إسرائيل.

٣ ـ تدعيم المكانة الإقليمية والدولية لإيران.

٤ ـ كون إيران تحيط بها قوى نووية من ثلاث جهات من الشمال روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان، ومن الغرب إسرائيل (وكانت العراق) ومن الشرق الهند وپاكستان.

٥ ـ الاستفادة بالقيمة السياسية والإستراتيچية للأسلحة النووية، حيث توفر هذه الأسلحة الردع والدفاع عن الدولة الإيرانية، إلى جانب تدعيم النفوذ السياسى والإستراتيچى لها وتحقيق التوازن النووى فى المنطقة خاصة مع إسرائيل[٤٤].

٦ ـ وأخيراً التواجد الأمريكى القوى فى العراق من ناحية وأفغانستان من ناحية أخرى بما يشكله من تهديد للأمن القومى الإيرانى خاصة مع إدراجها من جانب الولايات المتحدة ضمن دول محور الشر واعتبارها الهدف التالى لها بعد العراق، ومحاولاتها المستمرة عزل إيران وفرض عقوبات عليها. ومن ثم فإن امتلاك إيران لقدرات نووية ربما يمثل أمراً ضرورياً لمواجهة هذا الخطر الأمريكى المحدق.

على أية حال فإن هذا التصعيد المتتالى من قبل إيران قد دفع الدول الأوروپية المشاركة فى المحادثات النووية مع إيران إلى تغيير موقفها المتعاطف مع إيران لتصطف أوروپا إلى جانب واشنطن فى انتقاداتها وتحاملها على إيران. ولقد كان رد الفعل السياسى والإعلامى الأمريكى والأوروپى على الخطوات الإيرانية التصعيدية ـ خاصة

ما يتعلق بإنهاء تعليقها الطوعى لأنشطتها النووية والشروع فى عمليات التخصيب ـ متجاوزًا للحجم الحقيقى لتلك الخطوة، خاصة أن الوضع القانونى فى الملف الإيرانى لم يشهد تغيرًا فعليّا حتى بعد تلك الخطوة الأخيرة، إذ كانت إيران قد قامت طوعيّا بتعليق أنشطتها النووية كمبادرة حسن نية من جانبها، إلا أن الأساس القانونى ليس دائمًا هو المحك للتصعيد أو التهدئة، فالضجة التى تجاوزت حجم الخطوة الإيرانية سرعان ما هدأت وراحت تميل إلى تغليب المسارات السياسية والدبلوماسية على غيرها رغم أن تحولاً فعليّا لم يطرأ على موقف إيران إذ لم تبد إيران أية رغبة فى التراجع أو استدراك الموقف، بل على العكس راح المسئولون الإيرانيون يهددون ويتوعدون واشنطن وأوروبا والغرب بخسائر فادحة إذا ما تم تحويل الملف النووى إلى مجلس الأمن، وبرد مؤلم إذا ما تعرضت منشآتها النووية لأى عمل عسكرى، وبدلاً من أن تمضى واشنطن فى التصعيد الذى بدأته وتعتبر رد إيران بمثابة إعلان حرب وتحد سافر للإدارة الدولية جاءت تصريحات المسئولين الغربيين لتوقف التصعيد وتستعيد نغمة التهدئة والخيار الدبلوماسى، واللافت أن واشنطن وأوروبا اشتركتا فى مرحلة التصعيد مع طهران.

ولكن مع استمرار التصعيد الإيرانى لم تجد أوروبا بدًا من قبول الرغبة الأمريكية فى اتخاذ موقف عملى ضد إيران، ومن هنا جاء قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن بعد مشاورات واسعة النطاق ومكثفة مع روسيا والصين تأمينًا لتأييدهما.

والواقع، فإن الموقفين الروسى والصينى فى هذا الإطار يبدو أنهما يخرجان على السياق المعتاد الذى رافق الأزمة منذ بدايتها، فعلى الجانب الروسى فإنه من المعروف أن موسكو هى الحليف الأول لطهران فيما يتصل ببرنامجها النووى، وطالما اتخذت موسكو مواقف مؤيدة لإيران رغم الاستياء الأمريكى والضغوط التى مارستها واشنطن لترفع موسكو يدها عن إيران نوويّا لكن من المعروف أيضًا فى المقابل أن هذا الموقف الروسى المؤيد لسياسة إيران النووية إنما ينبع من اعتبارات مصلحة وحسابات اقتصادية وإستراتيجية أكثر من كونه ينبع من اعتبارات أخلاقية، وهو الأمر الذى ربما يفسر طبيعة التحول الذى طرأ على موسكو حينذاك، فرغم تأكيد المسئولين الروس أكثر من مرة أن

التعاون مع إيران مستمر سواء فى البرنامج النووى أو غيره، إلا أنه يبدو أن روسيا قد وجدت أن حساباتها ومصالحها التى تجعلها حريصة على استمرار التعاون مع إيران لم تعد كافية لتستمر موسكو فى الدفاع عن إيران والتصدى لواشنطن وأوروبا خاصة فى ظل الضغوط ـ وربما العروض ـ الأمريكية على موسكو، وفى هذا الإطار فقد أبدت موسكو «انزعاجها» من السلوك الإيرانى فى إدارة أزمة الملف النووى (وفقا لما صرح به فلاديمير كونشينوف رئيس دائرة العلاقات الدولية فى وكالة الطاقة الذرية الروسية) كما أبدت خيبة أمل كبيرة من السلوك الإيرانى تجاه الاقتراح الروسى بتخصيب اليورانيوم فوق الأراضى الروسية والذى رفضته إيران قبل أن تعيد النظر فيه مرة أخرى ولكن بعد قرار الوكالة الدولية بإحالة الملف إلى مجلس الأمن.

أما الصين فعلى الرغم من تأييدها لإحالة الملف إلى مجلس الأمن، فهى لا تزال تصر وتتمسك بالخيار الدبلوماسى كحل أمثل للأزمة النووية الإيرانية[٤٥].

لقد جاءت إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن عقب تقرير أعده محمد البرادعى مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ثمانى صفحات وقدمه إلى مجلس الأمن يؤكد فيه أن إيران لم تلتزم بالمهلة النهائية التى حددتها لها الوكالة لوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم والتى انتهت فى ٢٧ إبريل ٢٠٠٦م، وأنها لم تتعاون بشكل تام مع المفتشين الدوليين الذى حاولوا معرفة ما إذا كان البرنامج النووى الإيرانى يهدف لأغراض سلمية أم لإنتاج أسلحة نووية، ولم يستبعد تقرير البرادعى أن تكون إيران قد حصلت على بلوتونيوم مشع من الخارج، وأوضح التقرير أن طهران تبنى سلسلتين جديدتين من أجهزة الطرد المركزى المستخدمة فى التخصيب، عدد أجهزة كل سلسلة منهما ١٦٤ جهازًا، وفور صدور هذا التقرير هدد الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد بوقف تعاون بلاده مع الوكالة الدولية للطاقة، وصرح نجاد بأن طهران ليست بحاجة إلى أسلحة أو مغامرات عسكرية لتصبح قوة عظمى فى العالم لأن نجمها يسطع فى العالم بالفعل وأصبحت كلمتها ذات تأثير قوى فى معادلات السياسة الدولية وأن قوتها تنبع من ثقتها بنفسها وبحقها فى امتلاك الطاقة النووية[٤٦]، كما أكد أن بلاده لن تتخلى أبدًا عن برنامجها النووى ولن تقبل التفاوض مع أى شخص حول حقها المطلق فى استخدام التكنولوچيا النووية.

وفى تأكيد الموقف الإيرانى أيضًا أعلن محمد سعيدى نائب رئيس الوكالة الذرية الإيرانية أن بلاده لن توقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم بأى شكل من الأشكال، مشيراً إلى أن برنامج التخصيب الذى وافق عليه كبار قادة الدولة مستمر. ولكنه فى الوقت نفسه أكد أن طهران على استعداد لاستئناف السماح بعمليات التفتيش المفاجئة كإجراء طوعى فى حالة إسقاط مجلس الأمن الدولى ملفها النووى وإعادته مرة أخرى إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مضيفًا أن إيران أكدت منذ البداية أن رفع ملفها لمجلس الأمن الدولى غير مجد لأنها لا تنصاع للضغوط[٤٧].

وفى الوقت الذى بدأت فيه المفاوضات بين الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن وألمانيا ومشاوراتها من أجل الوصول إلى مشروع قرار لعرضه على مجلس الأمن يلزم طهران بالانصياع لمطالب الأمم المتحدة بتجميد برنامجها لتخصيب اليورانيوم ـ وهى المشاورات التى شهدت العديد من الانقسامات ـ فإن إيران استمرت فى تصعيدها لنبرة التحدى، حيث كشف محمد سعيدى نائب رئيس وكالة الطاقة الذرية الإيرانية عن أن بلاده قد نجحت فى تخصيب اليورانيوم بمستوى أكثر تطوراً مما أعلنته من قبل والتى كانت قد أبلغت به طهران الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث أعلن أن طهران قد نجحت فى تخصيب اليورانيوم إلى مستوى يزيد على ٤٪ (وإن كان ذلك ما زال فى النطاق المستخدم من أجل الوقود فى محطات الطاقة النووية، حيث لا بد من تخصيب اليورانيوم إلى مستوى ٨٠٪ أو أكثر لصنع أسلحة نووية).

كذلك أعلنت الحكومة الإيرانية تخصص مليار و ٩٤٠ ألف ريال إيرانى (٢٤٢,٥ مليون دولار) لاستكمال بناء مفاعل بوشهر النووى جنوب غرب البلاد، والذى من المتوقع أن يبدأ تشغيله مع نهاية عام ٢٠٠٦م[٤٨].

وفى الوقت نفسه هدد الرئيس الإيرانى نجاد بالانسحاب من معاهدة الحد من الانتشار النووى.

ولكن على الرغم من إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن فإنه لم تكن هناك إلا عدة أيام، اعترفت بعدها الولايات المتحدة بالفشل فى التغلب على الموقف الروسى الصينى المعارض لتمرير قرار يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويمهد الطريق لفرض عقوبات أو اللجوء ـ فى نهاية المطاف ـ إلى القوة. وأعربت

الولايات المتحدة عن شعورها بالإحباط إزاء تعثر الاتفاق، وهددت الولايات المتحدة بأنه إذا فشل مجلس الأمن فى الاضطلاع بمسؤلياته فإن الولايات المتحدة وحلفاءها سيتحملون هذه المسئولية بأنفسهم فى إشارة إلى فرض عقوبات بشكل منفرد على إيران خارج نطاق مجلس الأمن، إلا أن إيران من جانبها ردت على تلك التهديدات مؤكدة التزامها بالسعى إلى امتلاك الطاقة النووية وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفى: إن التهديدات الفارغة لن تخيف بلاده ولن تفت فى عضدها(٤٩).

فى ضوء ذلك توقف التعامل مع أزمة الملف النووى الإيرانى داخل مجلس الأمن وعاد من جديد خيار التفاوض مع إيران ولكن ضمن إطار جديد لا يقتصر على دول الترويكا الأوروبية الثلاث فرنسا وبريطانيا وألمانيا ولكن يضم أيضًا الولايات المتحدة وروسيا والصين فيما عرف بصيغة ٥ + ١ أى الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية فى مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا بهدف الوصول إلى قناعات مشتركة حول الحلول والسيناريوهات المحتملة للملف النووى الإيرانى، وهو ما كان يعنى أن الولايات المتحدة قد قبلت تقديم تنازلات ما بإرجاء مسعاها لاستصدار قرارات بعقوبات من مجلس الأمن وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والموافقة على الانضمام إلى دول الترويكا والصين وروسيا فى إطار صيغة البحث فى عرض يقدم إلى إيران يتضمن الجزرة والعصا معًا، ثم أيضا إعلان كوند اليزارايس أن الولايات المتحدة وافقت على الانضمام للمباحثات بين دول الترويكا الأوروبية وإيران شريطة وقف إيران لعمليات تخصيب اليورانيوم فى شكل يمكن التحقق منه وقالت: «من أجل تأكيد التزامنا بالحل الدبلوماسى وتعزيز احتمالات تحقيق النجاح بمجرد أن تعلق إيران التخصيب ستحضر الولايات المتحدة عبر ممثليها إلى الطاولة مع زملائنا فى الاتحاد الأوروبى الثلاث وستجتمع مع ممثلى إيران».

والواقع، فإن قبول بوش باقتراح التفاوض المباشر مع إيران جاء اضطراريًا بعد أن أكدت رايس هشاشة التحالف الدولى الراهن ضد إيران، وأن هذا التحالف يواجه خطر الانهيار، لذلك اضطر بوش للقبول بإستراتيجية مختلفة ترمى على المدى البعيد إلى بناء تحالف قوى ضد إيران بمشاركة روسيا والصين.

وقد انتهى وزراء خارجية ٥ + ١ بمشاركة خافيير سولانا المنسق الأعلى لشئون السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى فى ڤيينا فى أول يونيو ٢٠٠٦م إلى ما أسموه حزمة من الحوافز المغرية التى ستشكل أساسًا لاستئناف المفاوضات مع إيران شريطة وقف إيران تخصيب اليورانيوم، وقد حمل خافيير سولانا مشروع حزمة الحوافز إلى طهران إلا أن إيران وكعادتها أظهرت حذراً من التشدد فيما يتعلق بمسألة تخصيب اليورانيوم ففى كلمة ألقاها نجاد بمناسبة الذكرى السابعة عشرة لرحيل الإمام الخومينى قال: «إن الحقوق النووية والاستفادة من التكنولوچيا السلمية وإنتاج الوقود النووى للأهداف السلمية نعتبرها حقنا البديهى والمسلم به ولن نتفاوض مع أحد حول حقوقنا البديهية».

والواقع، فإن عرض الحوافز الذى وافقت عليه الولايات المتحدة لتأجيل إصدار قرار مجلس الأمن، تضمن مجموعة من الحوافز من ناحية وتهديداً بعقوبات من ناحية أخرى، ومن ثم فقد أرادت الولايات المتحدة أن تضمن موافقة روسية صينية على العقوبات فى حال الرفض الإيرانى للحوافز، فما دامت الحوافز تمت بموافقة روسية صينية فإن العقوبات ستتم بموافقتهما أيضًا(٥٠).

وقد كشفت الدول الغربية فى منتصف شهر يوليو لأول مرة عن تفاصيل عرض الحوافز المقدم لإيران، قدمته كوثيقة إضافية ملحقة بالملف النووى الذى أحالته لمجلس الأمن، وقد أكدت الوثيقة المكونة من ثلاث صفحات أن هدف الغرب يتركز على تطوير علاقات التعاون مع إيران استناداً إلى مبدأ الاحترام المتبادل وبناء نوع من الثقة الدولية فى الصيغة السلمية للبرنامج النووى الإيرانى. وشددت على أن الحوافز تفتح الباب أمام مفاوضات جديدة تهدف إلى التوصل لاتفاق شامل مع طهران مضمون من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبدأت الوثيقة بتأكيد حق إيران فى تطوير تكنولوچيا الطاقة النووية للاستخدام السلمى بما يتسق مع التزاماتها بموجب المعاهدة الدولية للحد من الانتشار النووى وتعهدت بتقديم دعم إيجابى لبناء مفاعلات جديدة فى إيران تعمل بالماء الخفيف من خلال مشروعات دولية مشتركة تتسق ومعايير الوكالة الدولية وبنود معاهدة الحد من الانتشار النووى، وقالت الوثيقة إنه إذا التزمت طهران بذلك فإن الدول الغربية ستلتزم بالاعتراف بحق إيران فى الطاقة النووية السلمية والتفاوض وتنفيذ اتفاقية للتعاون النووى مع هيئة الطاقة الذرية الأوروبية، كما

عرضت أوروبا ضمانات لحصول طهران على الطاقة من خلال تشكيل مؤسسة متعددة الأطراف تتخذ من روسيا مقراً لها وتكون الوكالة الدولية للطاقة طرفًا فيها لضمان تزويد إيران بالوقود النووى، كما وافقت الدول الغربية من خلال الوثيقة على وقف مناقشة البرنامج النووى الإيرانى داخل مجلس الأمن مع بدء المفاوضات التى ستلتزم طهران من خلالها بالإجابة عن جميع القضايا المعلقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما طالبت الوثيقة إيران بوقف كل الأنشطة المتعلقة بالتخصيب بشكل يمكن التحقق منه. وعرضت تطوير آلية دولية تسمح لإيران بالحصول على الطاقة بما يتناسب مع احتياجاتها ودعت لإقامة مخزون يسمح لإيران بالحصول على الوقود النووى لمدة خمس سنوات تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة.

كذلك تضمن عرض الحوافز جوانب سياسية واقتصادية أولها تنظيم مؤتمر لدعم الحوار والتعاون مع إيران حول قضايا أمنية إقليمية، كما تعهدت الدول الأوروبية بتحسين فرص إيران فى اقتحام الأسواق العالمية من خلال دعم عضويتها فى المحافل والمنظمات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، كذلك نوهت باستعداد أوروبا لإيجاد إطار يمكن من خلاله زيادة الاستثمارات المباشرة الموجهة إلى إيران بما فى ذلك إبرام اتفاق للتعاون الاقتصادى مع الاتحاد الأوروبى، وأشارت أيضًا إلى إمكانية رفع القيود المفروضة على بيع طائرات مدنية أوروبية إلى طهران، كما تعهدت بدعم وتحديث قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت فى إيران[٥١].

فماذا كان موقف إيران من عرض الحوافز؟

ماطلت طهران فى الرد على عرض الحوافز، وتحججت بالغموض الذى يشوب الكثير من نقاطه والذى يستوجب الدراسة والبحث والتوضيح للبت فى شأنه، من أجل كسب الوقت. ففى الوقت الذى بدأت فيه الضغوط الأوروبية والأمريكية على إيران فى التصاعد من أجل تقديم رداً سريعًا على عرض الحوافز الأوروبية، بدأت التصريحات الإيرانية المتشددة تتوالى، فقد أعلنت إيران على لسان مسئولها أنها لن تقدم رداً نهائيًا على عرض الحوافز الأوروبية قبل نهاية شهر أغسطس وأن إيران لا ترى سببًا للاستعجال[٥٢]، ومن ناحية أخرى أكد المسئولون الإيرانيون أن إيران لن تقبل شروطًا مسبقة، فقد صرح غلام حسين إلهام المتحدث باسم الحكومة الإيرانية بأن بلاده

على استعداد لدراسة جميع النقاط فى إطار مفاوضات دون فرض شروط مسبقة تؤدى إلى عدم التساوى بين الأطراف المعنية مما يزيل عنها صفة التفاوض[٥٣].

وتوالت التصريحات الإيرانية المتشددة التى كشفت إلى حد كبير عن طبيعة الرد الإيرانى المنتظر، فقد صرح الزعيم الإيرانى على أكبر هاشمى رافسنجانى بـ «إن عرض الحوافز الدولية هو إهانة لإيران وأن الموافقة عليه تعد نوعًا من الرضوخ»[٥٤].

اتجهت الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن وألمانيا إلى الاتفاق على إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن بعد أن امتنعت طهران عن الرد بسرعة كافية على عرض الحوافز الغربية. وقال فيليب دوست بلازى وزير خارجية فرنسا عقب اجتماع بين وزراء خارجية الدول الست فى باريس: إنه لم يعد أمامهم خيار سوى العودة إلى مجلس الأمن ومعاودة العملية التى تم تعليقها قبل شهرين فى إشارة إلى تأجيل إصدار قرار من المجلس بفرض عقوبات على طهران، وأضاف أن الدول الست توقفت عن العمل من أجل قرار من مجلس الأمن يجعل تعليق إيران تخصيب اليورانيوم إلزاميًا، وقال إنه فى حالة رفض إيران الرضوخ لذلك فستعمل هذه الدول على تبنى إجراءات بناء على المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تشير إلى إمكان فرض عقوبات، وأكد أن الإيرانيين لم يعطوا أى مؤشر على استعدادهم لمناقشة جوهر الاقتراحات الغربية بشكل جدى معربًا عن خيبة أملهم الشديدة حيال هذا الوضع. وفى الوقت نفسه انضم الاتحاد الأوروبى إلى الولايات المتحدة فى تحذير إيران من أنها قد تواجه تحركًا فى مجلس الأمن فى حال عدم تعاونها مع جهود إنهاء المواجهة الجارية بشأن برنامجها النووى[٥٥].

وقد اتجهت الولايات المتحدة فى هذه الأثناء إلى الضغط على روسيا لضمان موقف روسى مؤيد لها بشأن الملف النووى الإيرانى، فقد أعلنت الولايات المتحدة أنها بدأت مفاوضات مع روسيا حول اتفاق للتعاون فى مجال الطاقة النووية يتوقف توقيعه على تعاون موسكو التام فى الملف النووى الإيرانى، وصرح المتحدث باسم البيت الأبيض بيتر واتكينز بأن الولايات المتحدة فى حاجة إلى تعاون روسى نشيط لوضع حد لمحاولات[٥٦] إيران امتلاك السلاح النووى من أجل إبرام هذا الاتفاق، إلا أن إيران من جانبها أكدت أنها لن تتراجع عن حقوقها الوطنية فى امتلاك برنامج نووى، ولكنها

مستعدة للتفاوض حول المشكلات العالمية وسبل نزع الأسلحة فى العالم وعدم تحويل التكنولوچيا النووية السلمية إلى أخرى عسكرية[٥٧].

وقد حذرت إيران دول مجموعة الثمانى التى اجتمعت فى روسيا منتصف شهر يوليو من اتخاذ قرارات يمكن أن تضر بالأجواء الإيجابية القائمة فى جهود حل الأزمة، وعبر متقى وزير الخارجية الإيرانية عن اعتقاده بأن اتخاذ أى نوع من القرارات دون وجود إيران فى قمة الثمانى قد يضر بالوضع الإيجابى الذى تمت تهيئته[٥٨]. كذلك حذرت إيران مجلس الأمن الدولى من أن بلاده ستبحث مسألة تعليق عضويتها فى معاهدة حظر الانتشار النووى فى حال تبنى قرار يلزم طهران بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم، كذلك حذرت إيران مجلس الأمن من أن يتخذ قرارات غير منطقية تدعو إيران لتغيير سياستها الحالية المتعلقة بعلاقتها بالوكالة الدولية للطاقة الذرية[٥٩].

خامسًا: أزمة لبنان وانعكاساتها على الملف النووى الإيرانى:

إلا أن الأزمة التى ثارت فى لبنان أدت إلى تأجيل المحادثات التى كان مقررًا عقدها أواخر شهر يوليو فى مجلس الأمن الدولى حول مشروع قرار يرغم إيران على التخلى عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم، وذلك وفقًا لما أعلنته الولايات المتحدة التى أكدت أن قرارًا سيرفع إلى مجلس الأمن بعد اتفاق الدول الخمس دائمة العضوية بالإضافة إلى ألمانيا على نقل الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن بعد الاجتماع الذى عقدته فى باريس[٦٠] وهنا ينبغى التساؤل حول دلالة الأزمة اللبنانية أو بالأحرى الحرب الإسرائيلية على لبنان بالنسبة لإيران وللأزمة النووية الإيرانية وهنا يمكن التمييز بين تحليلين:

الأول: يؤكد أن الحرب الإسرائيلية على لبنان ليس لها علاقة بأى شكل من الأشكال باستعادة الجنديين اللذين أسرهما حزب الله، ولكن الأساس فى الهجوم الإسرائيلى هو تنفيذ نظرية «الفوضى البناءة» التى تمت رعايتها وتغذيتها منذ أمد طويل والتى تقوم على أساس أنه يجب سفك الدماء من أجل الوصول إلى نظام جديد فى هذه المنطقة الغنية بالنفط التى حددها بريزنسيكى(مستشار الأمن القومى للرئيس كارتر)، وبرنارد لويس باسم «قوس الأزمة» بمعنى آخر، القوس الممتد من خليج غينيا

إلى بحر قزوين المار بالخليج، بما يتطلب إعادة تعريف للحدود والدول والنظم السياسية: «إعادة تشكيل الشرق الأوسط الكبير» باستخدام تعبير چورچ بوش. فهذه الحرب تم التخطيط والإعداد لها منذ زمن طويل ويتم الإشراف عليها من وزارة الدفاع الأمريكية، فهذه ليست عملية إسرائيلية وافقت عليها الولايات المتحدة لكنها عملية الولايات المتحدة ونفذتها إسرائيل.

فى هذا الإطار يمكن فهم تعبير كوندااليزا رايس بأن الأم لبنان ستؤدى إلى الميلاد العسير لشرق أوسط جديد(٦١).

ولم تعد إيران ـ وفقًا لهذه الرؤية ـ بعيدة عن قلب وجوهر المعركة فقد كانت الحرب الإسرائيلية التى دارت رحاها على لبنان لأكثر من شهر ليست أكثر من محاولة للقضاء على حزب الله وإنهاء تهديده لإسرائيل، وهى فى ذلك جزء من مواجهة كبرى بين الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل من جهة وإيران وسوريا من جهة أخرى؛ لذا لم يكن مستغربًا إطلاق اتهامات أمريكية وإسرائيلية لكل من إيران وسوريا بالمسئولية عن إشعال الأزمة وتسخين الجبهة الشمالية لإسرائيل من خلال تعريض حزب الله على القيام بعملية وهو ما يعيد تأكيد أن الحرب لم تكن على لبنان أو حزب الله بل أيضًا على كل من سوريا وإيران فى محاولة للقضاء على ما سمَّاه عمير بيريتس بـ«كتيبة الكوماندوز الإيرانية المتقدمة».

وفى هذا الصدد صدرت تأكيدات كثيرة من دوائر صنع القرار بالولايات المتحدة اعتبرت أن الحرب الإسرائيلية على لبنان هى مقدمة لحرب أمريكية إسرائيلية على إيران لحسم الملفات العالقة معها وعلى رأسها الملف النووى. وفى هذا الإطار ذكرت مجلة ذى نيويوركر أن الرئيس الأمريكى بوش ونائبه ديك تشينى كانا واثقين من أن حملة قصف إسرائيلية ناجحة على مواقع حزب الله قد تهدئ من مخاوف إسرائيل بشأن أمنها، وأن إدارة بوش كانت ترى فى هذه الحملة مقدمة لهجوم وقائى أمريكى محتمل لتدمير المنشآت النووية الإيرانية، وأضافت أن البيت الأبيض كانت له دافع كثيرة لدعم حملة القصف فإذا كان هناك خيار عسكرى ضد إيران فإنه من الضرورى القضاء على الأسلحة التى يستخدمها حزب الله للانتقام من إسرائيل، ورغم رفض مسئولى الإدارة

الأمريكية هذه الاتهامات فإن ذلك لا ينفى أن النية كانت مبيتة لتنفيذ الخطط الأمريكية الإسرائيلية بشن حرب للقضاء على حزب الله[٦٢].

التحليل الثانى: يؤكد أن الحرب فى لبنان حرب إيرانية، وأن إيران تقول لأمريكا من خلالها إذا كنتم تريدون محاربتى فى الخليج وتدمير برنامجى النووى فسوف نصيبكم فى عقر داركم فى إسرائيل وستكون ساحة المعركة لبنان[٦٣].

ويثير توقيت إقدام حزب الله على قتل سبعة جنود إسرائيليين وأسر جنديين آخرين التساؤل حول الدور الإيرانى حقيقة، فقد جرت العملية بعد عملية المقاومة الفلسطينية مباشرة، وفى وقت كان الجيش الإسرائيلى يشعر فيه بإهانة بالغة، وكانت إيران فى الوقت نفسه تشتبك مع القوى الغربية فى سجال حول صفقة الحوافز، وكانت بالتالى فى حاجة ماسة لتشتيت الانتباه وتغيير مجرى الأحداث[٦٤]. لقد كانت هناك ضغوط من جانب الدول الست وتهديدات أمريكية بصفة خاصة بالرجوع إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار بفرض عقوبات على إيران لتباطئها فى الرد على عرض الحوافز، ولامتناعها عن وقف عمليات التخصيب، ولذلك أرادت إيران صرف الأنظار عن التطورات التى يشهدها ملفها فى مجلس الأمن وتوجيه الاهتمام نحو الحرب فى لبنان، ومن ثم فإن عملية حزب الله بخطف الجنديين الإسرائيليين نفذت خدمة لجدول أعمال إيرانى قبل أى شىء آخر، وأن توقيته جاء فى وقت كانت المفاوضات بين مسئول الملف النووى الإيرانى على لاريجانى مع الدول الست بشأن عرض الحوافز قد تعثرت ومما يؤكد هذه الرؤية أيضًا أن إيران كانت قد حذرت فى مناسبات مختلفة أنها ستستخدم نفوذها فى فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان إذا أحيل ملفها إلى مجلس الأمن وفرضت عليها عقوبات[٦٥].

أيّا كانت الرؤية الصحيحة فإن الحرب فى لبنان كانت بالتأكيد حربًا بالوكالة فإيران (وربما سوريا) والولايات المتحدة استخدمت كلاّ من حزب الله وإسرائيل لتحقيق أهدافهما تجاه الآخر. فأيهما خرج فائزًا فى هذه الحرب؟.

هذا السؤال ستجيب عنه الدراسة ضمن الجزئية الأخيرة منها والمتعلقة بعناصر قوة إيران فى إدارة الملف النووى الإيرانى.

سادسًا: قرار مجلس الأمن: إما وقف التخصيب أو مواجهة العقوبات:

على أية حال فقد تمكن مجلس الأمن فى أول أغسطس ٢٠٠٦م من إصدار القرار رقم ١٦٩٦ الذى يمهل إيران حتى نهاية شهر أغسطس لوقف تخصيب اليورانيوم أو مواجهة احتمال فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية عليها، ويعتبر هذا القرار الذى وافق عليه جميع أعضاء المجلس باستثناء دولة قطر أول قرار ملزم يطالب إيران بالامتثال لمطالب الأسرة الدولية أو مواجهة العقوبات، ويطالب القرار الذى تم إدخال تعديلات عليه يسبب اعتراض كل من روسيا والصين وطهران بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم وأبحاث الماء الثقيل واتباع الإجراءات التى تقررها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاستعراض لعقوبات دولية، كما يدعو إيران إلى وقف جميع أنشطة إعادة المعالجة والأنشطة المتعلقة بالتخصيب بما فى ذلك الأبحاث والتطوير.

ودعا مجلس الأمن إيران إلى التصرف وفقًا لبنود البروتوكول الإضافى، وأن تنفذ بدون تأخير جميع إجراءات الشفافية والاستجابة إلى كل مطالب الوكالة الذرية لدعم تحقيقاتها المستمرة، وطالب القرار المدير العام للوكالة الدولية بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن بحلول ٣١ أغسطس عن توضيح مدى امتثال إيران للقرار، كما طالب المجلس جميع الدول باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع نقل أية مواد أو سلع أو تكنولوجيا إلى طهران يمكن أن تستخدم فى أنشطة تتعلق بتخصيب اليورانيوم أو برامج تصنيع الصواريخ الباليستية، وفى حال عدم امتثال إيران لتلك المطالب بحلول ٣١ أغسطس الحالى، فإن المجلس سيدرس كيفية اتخاذ التدابير المناسبة بمقتضى الفصل ٤١ من المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة الذى يشير إلى فرض عقوبات اقتصادية دون اللجوء إلى عمل عسكرى.

وقد اعتبر السفير الأمريكى بالأمم المتحدة جون بولتون أن القرار يعد الأول من نوعه الذى يتعامل مع البرنامج النووى الإيرانى، وهو يعنى أن على إيران أن تتخلص من هذا البرنامج حتى تتجنب فرض العزلة الدولية عليها(٦٦).

وقد اعتبر الرئيس بوش هذا القرار «قويًا»، وحث طهران على الاستماع إلى رسالة المجتمع الدولى والتى مفادها أن العالم يقف متحدًا فى مواجهة امتلاكها لأية أسلحة نووية(٦٧).

أما روسيا فقد دعت من خلال المندوب الروسى فى الأمم المتحدة، إيران إلى الالتزام بالقرار، حيث صرح فيتالى يشتركن بـ «إنه يؤيد أية إجراءات قد يلجأ إليها المجلس بموجب الفصل السابع من الميثاق فى حالة إذا ما رفضت إيران الإلتزام بالقرار».

أما إيران فقد أعلن مندوبها لدى الأمم المتحدة جواد ظريف رفضه للقرار قائلاً: إن القرار يفتقر إلى أى أساس قانونى، وإن برنامج إيران النووى برنامج سلمى لا يمثل خطراً على الأمن والسلم الدوليين، ومن ثم فالتصدى للقضية فى مجلس الأمن لا مبرر له ويفتقر إلى أى أساس قانونى[٦٨].

وقد اعتبر رئيس مجلس الشورى الإيرانى غلام على حداد أن قرار مجلس الأمن لا قيمة له واستهزأ من عدم قدرة المجلس على إدانة مجزرة قانا بجنوب لبنان[٦٩]، كما هدد رئيس لجنة الأمن القومى بمجلس الشورى الإسلامى علاء الدين بروجودى بأن إصدار مجلس الأمن قراراً ضد إيران عهد لتعليق عضوية طهران بمعاهدة حظر الانتشار النووى اقتداء بكوريا الشمالية[٧٠].

وقد وصف آصفى المتحدث باسم الخارجية الإيرانية الظروف التى تمر بها منطقة الشرق الأوسط بالأزمة الخطيرة، وأكد أن قرار الأمم المتحدة لن يساعد على حل القضايا الإقليمية بل سيتسبب فى تفاقم الوضع فى المنطقة[٧١].

وكذلك أكد لاريجانى كبير المفاوضين الإيرانيين فى الملف النووى تصميم طهران على مواصلة برنامجها النووى والتوسع فيه وقتما احتاجت لذلك، وحذر من أن أى دولة تفرض عقوبات على إيران بسبب أنشطتها النووية سوف تتلقى ردّا موجعًا من رابع أكبر دولة مصدرة للبترول فى العالم[٧٢]، بما يعنى ذلك من تلويح باستخدام سلاح البترول.

كذلك أكدت إيران من خلال رئيس مجلس الشورى غلام على حداد أنها ترفض تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم وهددت بالانسحاب من الوكالة الدولية للطاقة وقال علام «إنه إذا كانت نتيجة انضمام إيران إلى المنظمات الدولية وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية هى حرمانها من حقها المطلق فى المجال النووى فلن يكون هناك داعٍ للبقاء فى مثل هذه المنظمات»[٧٣].

ومع نهاية شهر أغسطس انقضت المهلة الممنوحة دوليّا لإيران دون أن تلتزم إيران بمطلب وقف تخصيب اليورانيوم ولم تكتف إيران بذلك وإنما اختارت هذا الموعد لتدشين مصنع لإنتاج المياه الثقيلة فى آراك كخطوة إضافية لإثبات الموجود المؤثر وتدعيم المكانة وتحدى القوى الدولية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة ويدخل الملف النووى الإيرانى بذلك مرحلة جديدة وإن لم تكن بالضرورة مرحلة فرض العقوبات.

فملامح التفكك فى التحالف الدولى الذى أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تكوينه تبدو واضحة للعيان فى مواجهة هذا السلوك الإيرانى المتحدى، فالصين تعلن إصرارها على أن الطرق الدبلوماسية هى الطريق الأفضل للتعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، أما روسيا فتشير إلى أنه لا حاجة لمناقشة العقوبات.

أما الدول الأوروبية، فلا تزال تلح على الطرق الدبلوماسية. وفى هذا الإطار تصف المصادر الدبلوماسية الفرنسية المرحلة الجديدة التى دخلها الملف النووى الإيرانى بأنها مرحلة اتصالات ومشاورات ولقاءات، وتحرص الدبلوماسية الفرنسية على الابتعاد عن فكرة الإنذار أو حتى الحديث المسبَّق عن العقوبات، بل هى تؤكد الحوار والمناقشات كسبيل أمثل لحل المشكلة وتسويتها وترفض استخدام القوة رفضًا قاطعًا.

وقد دعا الرئيس شيراك فرنسا إلى اتخاذ المبادرات لإيجاد الظروف الملازمة لبناء الثقة، وأكد أن هناك دائمًا مجالاً للحوار. وأعرب رئيس وزراء فرنسا دومينيك دوفيلبان عن أن اقتناع بلاده بأنه لا يوجد حل للأزمة مع إيران غير الحل السياسى، وإن كان قد اعتبر أن الرد الإيرانى على العرض المقدم من المجتمع الدولى (فى صورة مجموعة الست) غير مُرض خاصة فيما يتعلق بضرورة تعليق التخصيب وأكد فى الوقت نفسه ضرورة أن يحافظ المجتمع الدولى على وحدته وحزمه، مع الإبقاء على الباب مفتوحًا أمام الحوار. أما وزير الخارجية الفرنسى دوست بلازى فقد أكد أن فرنسا تأمل فى إجراء حوار مع الإيرانيين شريطة أن يكون حوارًا محددًا بنّاءً يتسم بالشفافية مع الشركاء وهو حوار ترغب فرنسا فى إقامته بسرعة بهدف إيجاد حل للمشكلة وإن كان قد نفى فى الوقت نفسه أن يمثل ذلك تراجعًا عن الموقف السابق الذى كان يضع وقف أنشطة التخصيب بشرط مسبّق لإجراء أى حوار، حيث أوضح أن هذا لا يعنى التخلى عن شرط وقف التخصيب ولكن ما دام الإيرانيون يريدون التحاور فمن المهم

التحاور معهم. وأكد أن فرنسا ستعمل كل شيء لتجنب حدوث مواجهة بين إيران والعالم الإسلامى وبين الغرب لأنه سيمثل صداماً بين الحضارات[٧٤].

إزاء هذا الموقف من جانب فرنسا والذى يشاطرها إياه أغلب الأوروبيين وإزاء الموقفين الروسى والصينى وإزاء هذا التباين فى المواقف والمصالح بين الولايات المتحدة وبين باقى الأطراف (مجموعة الدول الست)، فماذا يمكن أن يفعل المجتمع الدولى تجاه الإصرار الإيرانى على المضى قدماً فى طريق التخصيب والأنشطة النووية الأخرى؟

إن هذا يدعونا إلى التساؤل عن مواطن القوة فى الموقف الإيرانى والتى جعلت المجتمع الدولى يقف عاجزاً أمامها إلا من تهديدات تذهب وتأتى وانعقاد لجلسات مجلس الأمن تسفر سوى عن قرارات لا تتسم بالحزم الكافى لإغلاق هذا الملف.. والأمر الذى أعطى إيران فى النهاية قدراً كبيراً من هامش المناورة جعلها تراوح ما بين التهديد بالتصعيد تارة والتراجع أمام الضغوط الدولية تارة أخرى، ممارسة بذلك الدبلوماسية كما ينبغى أن تكون.

سابعاً: مواطن القوة فى الموقف الإيرانى:

١ ـ تمتلك إيران مقومات قوة ذاتية فى مواجهة محيطها الإقليمى، فإلى جانب الدور التاريخى والعمق الإستراتيچى والموارد الاقتصادية والبشرية الضخمة فهى تمتلك أيضاً موارد سياسية تتجسد فى كونها تمثل ما يمكن تسميته بالديمقراطية الإسلامية، وذلك يأتى فى إطار إقليمى يتسم باحتكار معظم النظم السياسية لجميع آليات الفعل الداخلى والخارجى فهو نظام إذن يقترب أكثر من غيره إلى الديمقراطية، ويتميز بالقدرة على التفاعل مع الجماهير وتفعيلها حين الضرورة، وهذا يجسد عاملاً حاسماً فى دعم استقلالية القرار السياسى الإيرانى فى مواجهة محاولات الهيمنة الأمريكية[٧٥].

٢ ـ يرتبط بذلك وعلى الصعيد الداخلى أيضاً تماسك الجبهة الداخلية والتفافها حول القضية النووية الإيرانية وعلى جميع المستويات السياسية والدينية والشعبية، الأمر الذى دعم من موقف نجاد وتحديه للضغوط الدولية باعتبار أن إيران لم تخرق معاهدة ولم تنتهك قانوناً، وإن استعملت حقّا من الحقوق المقررة للدول الموقعة على معاهدة منع الانتشار النووى. والذى بموجبه فإن من حق إيران امتلاك برنامج نووى سلمى،

ومن ثم يمكن القول إن الرأى العام الإيرانى المؤيد لموقف حكومته فى هذه المسألة واستعداده للتصدى لأى عدوان ينجم عن ذلك، إنما يمثل رصيد قوة للموقف الإيرانى التفاوضى ولموقفه أيضًا فى حالة صراع محتمل، حيث إن هذا الدعم الداخلى قد يدفع الأطراف الخارجية للامتناع عن تنفيذ خططها العدوانية المحتملة إذا أيقنت أنها سوف تؤدى إلى نشوء مواقف فى الداخل الإيرانى بصورة معاكسة لما هو مستهدف، مثل هذا التوجه أيضًا من جانب الرأى العام الإيرانى يعنى من ناحية أخرى أنه من الصعب أن تقوم الحكومة الإيرانية بتقديم أية تنازلات جوهرية وتتخلى بذلك عن بعض التوجهات التى ظلت تحشد التأييد الداخلى حولها لفترة طويلة مما قد ينتج عنه ردة فعل عنيفة داخليًا، خاصة أن قطاعات واسعة من الشعب الإيرانى قد حسمت خياراتها لصالح المحافظين بتوجهاتهم المتشردة فى جميع المجالات خاصة المجال النووى[٧٦].

٣ ـ الإمكانات العسكرية الضخمة لإيران، فمن ناحية فإن إيران لديها جيش عقائدى يصل تعداده لأكثر من نصف مليون جندى والأكثر من ذلك أن لدى إيران من قوات الحرس الثورى والمتطوعين قرابة العشرة ملايين جندى، إضافة إلى ذلك فإن لديها من العتاد والأسلحة والصواريخ ما يجعلها قادرة على تحقيق ردع ناجح إلى حد كبير، فعلى سبيل المثال فإن لدى إيران صاروخ شهاب ـ ٣ ـ الإيرانى الصنع الذى يصل مداه إلى أكثر من ٢٠٠٠ كيلو متر وإسرائيل تعرف جيدًا أنه يصل إلى تل أبيب وأنه مجهز لحمل رءوس نووية وكيمائية وبيولوچية، كذلك فإن إيران أوشكت على إنتاج صاروخ شهاب ـ ٤ الذى يستطيع الوصول إلى واشنطن ويستطيع أن يحمل أقمارًا إلى الفضاء، وقامت بشراء أحدث الغواصات الروسية التى يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية ونجحت فى تصنيع فرقاطات بحرية، ولهذا قال على شمخانى إن بوسع إيران فى ربع ساعة أن تحول الخليج إلى قطعة نار[٧٧].

ومن ناحية أخرى فإن إيران قد استفادت من الدرس العراقى وقامت بتوزيع قدراتها النووية على مساحة جغرافية أوسع وفى أماكن محصنة يصعب حصرها الأمر الذى لا يجعل فى مقدور الولايات المتحدة توجيه ضربة قاصمة إلى إيران. كما عززت إيران علاقاتها الخارجية بالصين وروسيا والهند إضافة إلى دول أخرى فى أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وشرق آسيا ولا شك أن هذه العلاقات تزيد من قدرتها على الحركة والمناورة[٧٨].

وفى هذا الإطار قامت إيران بنشاط دبلوماسى مكثف يهدف لكسر الحصار الذى تريد الولايات المتحدة فرضه عليها وعزلها عن باقى دول العالم و تعريف العالم بطبيعة البرنامج النووى الإيرانى[٧٩].

وتراهن إيران فى الحقيقة على الموقفين الروسى والصينى بصفة خاصة، وهى قد نجحت حتى الآن فى تحقيق مكاسب عدة فى هذا المجال: أولها: منع الولايات المتحدة من الانفراد بالملف النووى الإيرانى حتى لا يواجه مصير الملفات الأخرى نفسها التى انفردت بها الولايات المتحدة من قبل وعلى رأسها ملف العراق وأفغانستان، ثانيها: وجود دور فعال لروسيا يسهم فى إيجاد أزمات بين موسكو التى يراودها هاجس المكانة والولايات المتحدة التى تسعى لمنع أى دور لروسيا يسمح لها بإعادة طرح نفسها كقوة عالمية قادرة على موازنة القوة الأمريكية.

أما الصين فقد نجحت إيران فى ربطها بمصالح اقتصادية قوية معها، من شأنها أن ترفع تكلفة توجيه ضربة عسكرية أو فرض حصار اقتصادى على إيران بالنسبة لها. فعلى سبيل المثال، تعد إيران بالنسبة للصين ثانى أكبر مصدر للنفط وهناك الآن أكثر من مائة مشروع إيرانى ـ صينى مشترك، كما أن الصين منخرطة فى مشروعات إنشائية ضخمة فى إيران.

والشىء نفسه فعلته إيران مع ألمانيا التى ترتبط معها بعلاقات وروابط اقتصادية هامة وكذلك فرنسا، كما سبقت الإشارة[٨٠].

فى ضوء ذلك فقد تمكنت إيران من اللعب على التناقضات فى المصالح بين القوى المختلفة مما مكنها من أن تتبوأ موقع قوة خلال المفاوضات التى تدور بينها وبين هذه الدول حول الملف النووى وهذه التناقضات منعت الدول الكبرى من اتخاذ موقف موحد تجاه إيران، مما سمح لإيران بالتقدم فى عمليات تخصيب اليورانيوم وتحدى الضغوط الدولية؛ حيث نجحت فى النهاية فى إيجاد انقسام ما بين روسيا والصين من ناحية وما بين الولايات المتحدة من ناحية أخرى، وكذلك نجحت فى أن توجد انقساماً ما بين دول الترويكا نفسها بريطانيا المؤيدة للولايات المتحدة من ناحية وفرنسا وألمانيا من ناحية أخرى، حيث ترتبط الأخيرتان بعلاقات اقتصادية قوية مع إيران تجعلها غير قادرة على اتخاذ أى قرار من شأنه عرقلتها أو الإضرار بها.

ومن هنا جاءت هشاشة التحالف الدولى الموجه نحو إيران والذى أرادته الولايات المتحدة أن يكون قويّا موحداً فى مواجهة الصلف والتشدد الإيرانى.

٥ ـ إن إيران دولة نفطية كبرى تستطيع أن تؤثر سلبيّا على أسعار النفط العالمية بشكل يهدد الاقتصاد العالمى ككل وهذه ورقة هامة وضاغطة لا يمكن الاستهانة بتأثيرها الدولى. فإيران تستطيع أن توقف ضخ بترولها فى حال تعرضها لأى اعتداء وهو ما لوحت به إيران أكثر من مرة عند اشتداد الضغوط الدولية عليها، إضافة إلى ذلك فإن إيران تسيطر على خليج هرمز الذى يمر به أكثر من ٤٠٪ من البترول العالمى[٨١].

٦ ـ استمدت إيران جزءاً من قدرتها على تحدى الولايات المتحدة من سياسة كوريا الشمالية التى أعلنت انسحابها من معاهدة الحد من الانتشار النووى، ورفضت السماح لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة بالتفتيش على منشآتها ذات الصلة، بل أعلنت رسميًا عن حيازتها لأسلحة نووية قبل أن تدخل فى مفاوضات شاقة ومرهقة فى إطار اللجنة السداسية المشرقة على الملف النووى الكورى[٨٢] ثم الانتهاء مؤخراً من تنفيذ تجربتها النووية الأولى بنجاح تحت الأرض، الأمر الذى قد يمثل لإيران نموذجًا يحتذى فى تحدى إرادة القوى العظمى وفى مقدمتها الولايات المتحدة، والسعى الحثيث ليس فقط لامتلاك تكنولوچيا نووية سلمية، ولكن أيضًا بتحول نحو الاستخدام العسكرى لتلك التكنولوچيا والانضمام فى النهاية للنادى النووى الدولى.

٧ ـ التورط الأمريكى فى العراق وأفغانستان، وكم الخسائر المادية والبشرية التى لحقت بالولايات المتحدة وتدهور سمعتها الدولية على المستوى الأدبى والأخلاقى، لا شك أنه يمثل ورقة قوة إضافية لإيران، فلا شك أن إيران وهى تتخذ موقعها تدرك جيداً أن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تغامر بعملية عسكرية تستهدف إسقاط نظامها السياسى على النحو الذى حدث فى العراق، فحتى الآن ما زالت الولايات المتحدة عاجزة عن تحقيق أهدافها الرئيسية من غزو العراق. فهى وإن نجحت فى إسقاط النظام السياسى البعثى إلا أن الفوضى السائدة وعدم الاستقرار السياسى فى العراق يعجزها عن تحقيق أهدافها الاقتصادية المتعلقة بالسيطرة على البترول وقيام شركاتها بعمليات إعاده الإعمار، فقد تجاوزت أعداد القتلى الأمريكية ثلاثة آلاف قتيل، الأمر الذى يعنى أن العملية العسكرية أصبحت عبئًا على الإدارة الأمريكية، وبالتالى فهى لا يمكنها

أن تغامر بعملية أخرى فى المنطقة نفسها خاصة إذا كانت هذه المغامرة ستقوم بها بمفردها أو بدعم بريطانى فقط كما كان الحال فى غزو العراق.

إلى جانب ذلك فإن إيران تدرك جيداً مدى احتياج الولايات المتحدة لها باعتبارها أحد العناصر أو المصادر الأساسية فى معادلة الاستقرار فى العراق بفعل علاقاتها القوية بالشيعة الذين يسيطرون على العملية السياسية فى العراق بما يعنى تحقيق إضافة لإيران وامتداد إقليمى لها، وهو ما يعنى احتياج الولايات المتحدة لأن تنسق مع إيران أو تطلب مساعدتها إذا ما أرادت استقرار الأوضاع فى العراق، بل إن البعض يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فى القول بأن إثارة الملف الإيرانى من جانب أمريكا على هذا النحو يهدف إلى أن تؤدى هذه الضغوط إلى إجبار إيران على تهدئة الأوضاع فى العراق ومساعدة الولايات المتحدة الأمريكية هناك.

ليس هذا فحسب بل إن الوجود الأمريكى فى العراق ممثلاً فى ١٤٠ ألف جندى يجعل من الصعب توجيه ضربة عسكرية لإيران وإلا أصبح هؤلاء رهائن لدى إيران حيث إنهم محاصرون من كل جانب بالشيعة وهم تحت النيران الإيرانية. فتفجر الأوضاع واشتعالها سيؤدى حتمًا لانقلاب الشيعة العراقيين على القوات الأمريكية فى العراق.

من ناحية أخرى أيضًا تدرك إيران أن منطقة آسيا الوسطى تعد من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية من المناطق المهمة بالنسبة للولايات المتحدة، ولإيران علاقة قوية بهذه المنطقة سواء من الناحية الجغرافية أو الدينية، حيث يدين معظم سكان دول آسيا الوسطى بالإسلام وبعضهم من الشيعة الاثنا عشرية وهو ما يعطى لإيران ميزة هامة بالنسبة لهم، إضافة لذلك فإن هناك روابط عرقية بين شعوب هذه المنطقة وأغلبهم من الآذريين ونسبة من سكان إيران من الآذريين أيضًا وهو ما يجعل إيران أيضًا تمثل ثقلاً هامًا فى معادلة الاستقرار فى آسيا الوسطى المهمة بالنسبة للولايات المتحدة بسبب ما يجرى فى أفغانستان، أى أن إيران تدرك احتياج الولايات المتحدة إليها أيضًا لإعادة ترتيب أوضاع تلك المنطقة بمثل احتياجها لإرساء الاستقرار فى العراق[٨٣].

فتفجر الأوضاع واشتعالها سيودى حتمًا لانقلاب الشيعة العراقيين على القوات الأمريكية فى العراق.

٨ ـ وأخيراً فإن الحرب الإسرائيلية اللبنانية الأخيرة أضافت ورقة قوة إلى الجانب الإيرانى، حيث إن هناك عدداً من تداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان لا تخلو من مكاسب عدة بالنسبة لإيران أهمها:

أ ـ انكشاف قدرات الردع الإسرائيلية وفشل إسرائيل فى تحقيق نصر عسكرى ملحوظ على حزب الله، الأمر الذى يعنى فى النهاية عدم صعوبة إلحاق الهزيمة بإسرائيل فى حالة دخولها فى مواجهة مع قوات نظامية وأن ما يتردد عن قواتها التدميرية الهائلة له حدوده على الأرض ويمكن مواجهته بوسائل قتالية مضادة، ولكن من جانب آخر فإن تعمد إسرائيل شن حرب إبادية ضد الشعب اللبنانى واستهداف البنية التحتية اللبنانية هو من أجل تحميل حزب الله المسئولية عن نشوب الحرب، ومن ثم تدعيم موقف القوى التى تنادى بنزع سلاح حزب الله وهو تطور ـ إن حدث ـ سيؤدى لتداعيات سلبية بالنسبة لإيران التى ستخسر ذراعها الطولى من مواجهة إسرائيل وما كان يمكن أن تستند إليه فى حالة نشوب مواجهة عسكرية[٨٤].

كذلك فإن إيران لن تستطيع أن تتفادى تأثير هذا الصراع على المفاوضات المتعلقة بملفها النووى (محمد عباس ناجى مرجع سابق)؛ حيث إن هذه الحرب الدائرة فى الشرق الأوسط ستزيد من مخاوف القوى الغربية ودولاً أخرى من إمكان وصول الأسلحة النووية إلى منظمات مسلحة كحزب الله الذى يرغب فى تدمير إسرائيل، الأمر الذى من شأنه أن يزيد من تشدد مواقف المفاوضين[٨٥].

ب ـ رغم ذلك فإن إيران تبدو أنها ـ بفعل فشل الجيش الإسرائيلى فى القضاء على حزب الله ـ قد اكتسبت ورقة رادعة مهمة تواجه بها التهديدات الأمريكية، وأنها سارعت إلى استغلال فشل إسرائيل فى تدمير صواريخ حزب الله لتوجه تحذيراً قويّاً إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، فرسالة إيران فى غاية الوضوح «لا تمسونا وإن كنتم تظنون أنكم تواجهون صعوبات بسبب حركة التمرد فى العراق فتصوروا ما يمكن أن تلحق بكم الأسلحة والتكتيكات المستخدمة فى لبنان من أضرار إذا ما قررتم اجتياح إيران»[٨٦].

وفى هذا الإطار صرح وزير الدفاع الإيرانى مصطفى محمد نجار بـ«أن مقاومة الشعب اللبنانى حطمت أسطوره القضية الحديدية الإسرائيلية» واعتبر أن المقاومة

الأسطورية التى سجلها رجال المقاومة الإسلامية بلبنان ضد المحللين تعتبر درسًا للصمود والعزة والاستقلال أمام الغطرسة الصهيونية والأمريكية وللشعوب والحكومات كافة[٨٧].

ومن ثم يمكن القول إنه على أقل تقدير إذا كانت إيران لم تسع إلى هذه المواجهة فإنها استغلتها جيدًا. ومن هنا يمكن أن نفهم مغزى تصريح بوش بأنه «يجب النظر إلى الحرب الأخيرة بين إسرائيل وحزب الله فى إطار أوسع يتعلق بسلوك إيران وسوريا». وقوله «إنه لن يسمح لهما بتحقيق مكاسب سياسية من وراء مواقفهما خلال الأزمة»[٨٨].

٩ ـ حرص الدول الإقليمية على تجنب الحل العسكرى وفى مقدمتها مصر والسعودية وتركيا لا شك أنه يمنح إيران نقطة قوة إضافية، فهذه الدول تدرك أنها ستكون أول من سيدفع ثمن الحل العسكرى وأول من سيدفع ثمن إفلات إيران من المراقبة والضغوط الدولية والفوز بامتلاك سلاح نووى، وفى هذا الإطار يمكن أن نشير إلى رفض تركيا منح الولايات المتحدة قواعد عسكرية أو تسهيلات بغرض توجيه ضربة عسكرية لإيران، وزيارة چول لطهران لدعم الحل الدبلوماسى للأزمة، كذلك يمكن الإشارة للمبادرة السعودية التى عرضها وزير الخارجية السعودى على السيد على خامنئ والتى تؤكدها ثلاثة بنود: حق إيران فى امتلاك تكنولوچيا نووية سلمية، وشرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل، والامتناع عن اللجوء للحل العسكرى[٨٩]. هذه العوامل جميعها صبت فى النهاية فى جانب تعزيز القدرة التفاوضية الإيرانية ونجاح دبلوماسيتها تارة بالتشدد وتارة بالميل للتهدئة فى أن تصل إلى عدم اللجوء ـ كما أرادت الولايات المتحدة ـ لفرض عقوبات على إيران حتى الآن واستبعاد الحل العسكرى بشكل يكاد يكون تامًا.

وحتى بعد انقضاء المهلة الممنوحة لإيران للرد على عرض الحوافز الأوروپية، وبعد التلويح الأمريكى بقوة بضرورة فرض عقوبات على إيران من خلال مجلس الأمن نجد أن تحالف الدول الست هو تحالف هش فى النهاية غير قادر على تحقيق ما تريده الولايات المتحدة وربما بريطانيا، فالصين تصر على الحل الدبلوماسى وفرنسا تميل إلى استئناف الحوار والمحادثات، أما ألمانيا فترفض نهج العقوبات وتصر على عدم إغلاق باب التفاوض، وإذا كانت روسيا قد أشارت من بعيد إلى احتمال اتجاهها لوقف

تعاونها مع إيران فى بناء مفاعل بوشهر إذا ما طردت إيران مفتشى الأمم المتحدة، فإن الموقف الروسى يبقى ضد فرض عقوبات على إيران.

إن هشاشة التحالف الدولى ـ على غير رغبة الولايات المتحدة ـ إنما يدعو إلى تغليب سيناريو الدبلوماسية والحوار بدلاً من العقوبات الاقتصادية أو العسكرية، وفى هذا الإطار صرح سولانا قبيل لقائه بكبير المفاوضين الإيرانيين ٩/ ٩/ ٢٠٠٥م بـ «إنه لن تكون هناك عقوبات طالما استمرت المفاوضات».

والواقع، فإن هذا التصريح لسولانا يأتى عقب تصريحات إيجابية له بشأن إيران التى رأى فيها قوة دولية صاعدة وأنها ستصبح طرفًا هامًا للغاية على الساحة العالمية.

إن هشاشة التحالف الدولى إلى جانب ميل الاتحاد الأوروبى إلى الحل الدبلوماسى وإستبعاد الصين وروسيا لفرض عقوبات سوف يضع الولايات المتحدة فى النهاية أمام خيارين:

إما الانصياع لصوت العقل والاستمرار فى الاحتفاظ بالوحدة الشكلية للتحالف الدولى وقبول العودة للمفاوضات وفقًا لما تراه أغلبية دول التحالف.

أو العمل بشكل منفرد خارج إطار التحالف الدولى كما فعلت فى العراق من قبل وهو الأمر الذى لا تزال تدفع تكلفته إلى الآن.

ويبدو أن الخيار الأول سيكون له الغلبة.

والسؤال الآن هو إلى أى مدى ستصل المفاوضات والدبلوماسية؟

فى الواقع، فقد بدأت محادثات بين خافيير سولانا وعلى لاريجانى، بعد موافقة الولايات المتحدة على طلب الدول الأخرى دائمة العضوية فى مجلس الأمن وألمانيا على منح مزيد من الوقت للمحادثات قبل اللجوء إلى العقوبات. وما تشير إليه المؤشرات والدلائل حتى الآن هو تصميم إيرانى على عدم وقف تخصيب اليورانيوم وقد اعترف سولانا بالخلافات قائلاً: إنه تم تحقيق تقدم بشأن بعض القضايا لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن المسألة الأساسية وهى وقف تخصيب اليورانيوم(٩٠).

وتصر الحكومة الإيرانية على موقفها بعدم وقف التخصيب ولكن من ناحية أخرى فهى تتمسك ببقاء باب المفاوضات مفتوحًا مؤكدة أنها ستواصل المحادثات. فقد صرح أحمدى نجاد بـ «نحن مستعدون لإجراء محادثات للقضاء على المخاوف، نريد أن تستمر المحادثات ولكن إذا اعتقد أحد أنه من الممكن استخدام المحادثات للضغط علينا فهو مخطئ»[٩١].

وفى هذه الأثناء التقى إيجور إيفا نوف الأمين العام لمجلس الأمن القومى الروسى فى موسكو مع رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية غلام رضا آغا زاده، وتم توقيع اتفاق لبدء تشغيل مفاعل بوشهر العام المقبل، وهو ما ينفى ما تردد من قبل عن اتجاه روسيا لوقف تعاونها مع إيران فى بناء مفاعل بوشهر[٩٢].

وعلى ضوء ما وصلت إليه محادثات لاريجانى وسولانا من طريق مسدود بشأن وقف إيران لتخصيب اليورانيوم بدأت الولايات المتحدة نشاطًا دبلوماسيًا مكثفًا على جميع المستويات. فمن ناحية تسعى الولايات المتحدة إلى الاتفاق مع الدول الخمس الكبرى حول لائحة العقوبات التى تنوى فرضها على إيران، وفى هذا الإطار تؤيد واشنطن تشديد العقوبات وتقترح أن تشمل المواد والمعدات ذات الاستخدام المزدوج والتى يمكن الاستفادة منها فى البرنامج النووى، إضافة إلى تجميد الأرصدة وفرض حظر للسفر على المسئولين الإيرانيين المرتبطين بالبرنامج النووى[٩٣].

ومن ناحية أخرى تسعى الولايات المتحدة إلى تكوين جبهة من «الدول المعتدلة» الشرق أوسطية لمواجهة «الدول المتطرفة» والتى تأتى فى مقدمتها إيران، وحسب أحد المستشارين المقربين من رايس فإن الإدارة الأمريكية تأمل من خلال ذلك تشكيل «تحالف من البناة» يضم الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين الرئيسيين وإسرائيل والدول العربية المعتدلة لإفشال «تحالف المدمرين» الذى يضم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحزب الله وسوريا وإيران[٩٤].

ومن جانبها سعت إيران إلى تخفيف الضغوط عليه فاقترحت على فرنسا إنشاء كورنسورتيوم لإنتاج اليورانيوم المخصب فى إيران كطريق للخروج من الأزمة النووية، وأضافت أن فرنسا يمكنها من خلال شركتى أوروديف وأديفا أن تشرف بشكل ملموس على الأنشطة النووية الإيرانية إلا أن هذا الاقتراح رفضته فرنسا[٩٥].

وعلى الرغم من ادعاء الولايات المتحدة أن هناك اتفاقًا بين الدول الست بفرض عقوبات وأنه لم يتبق سوى تحديد حجم تلك العقوبات، إلا أن ما تشير التقارير المختلفة لا يؤكد ذلك، حيث يظهر وجود خلافات بين تلك الدول بشأن فرض عقوبات أصلاً، فقد أعلن وزير الخارجية الروسى سيرجى لا مروف قوله: إن موسكو لا تزال تعارض فرض عقوبات ضد إيران وأكد أن فرض عقوبات قبل استنفاد السبل الدبلوماسية يعد تشددًا وإجراء غير بناء(٩٦).

والموقف نفسه لا تزال تؤكده الصين، وفى هذا الإطار فقد صرح مصدر دبلوماسى غربى فى منظمة الأمم المتحدة فى ڤيينا بأن السير فى طريق فرض عقوبات على إيران بالإعداد لمشروع قرار فى مجلس الأمن الدولى وفقًا لإعلان لندن الذى اتخذه وزراء خارجية دول مجموعة الست لا يعنى أن مجلس الأمن سيوافق على العقوبات ضد طهران بسبب برنامجها النووى، حيث إن كلا من روسيا والصين لا تزالان تعارضان فرض عقوبات لقناعتهما بأن الطريق الدبلوماسى ما زال قائمًا أمام التوصل إلى حل سياسى للأزمة ومطالبتهما باتخاذ إجراءات من شأنها دفع إيران إلى مائدة المفاوضات(٩٧).

وفى هذه الأثناء وبينما تتواصل المشاورات والمحادثات بشأن فرض العقوبات على إيران، أطلقت كوريا الشمالية نبأ إجرائها لتجربة نووية ناجحة تحت الأرض، والتى مثلت ضربة شديدة لسياسات منع الانتشار عمومًا وجهود الولايات المتحدة فى هذا الشأن خصوصًا، ومن ثم فإن السؤال الآن هو حول دلالات وتأثير إجراء كوريا الشمالية الأولى تجاربها النووية بالنسبة للملف النووى الإيرانى: هل سيكون لتلك التجربة تأثيرها السلبى على الموقف الدولى من إيران، بحيث يؤدى إلى الدفع لمزيد من التشدد تجاه إيران حتى لا تصل الأمور فى النهاية إلى بروز إيران كعضو تاسع فى النادى النووى العالمى؟ وهل ستتجه إيران لمحاولة تقديم بعض التنازلات لمواجهة هذا التشدد؟ أم ستستمر متمسكة بموقفها الحاسم برفض وقف التخصيب؟.

على أية حال فإن الدول الست (١ + ٥) بدأت فى تدارس وضع مسودة مشروع قرار العقوبات ضد إيران، إلا أن نيكولاس برنز مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون السياسية قد اعترف بأن التوصل إلى اتفاق بين الدول الست على المدى الذى تصل له العقوبات سيكون مسألة صعبة، أما على الجانب الإيرانى فقد أكد المتحدث

باسم الخارجية الإيرانى محمد على حسينى أن حديث القوى العظمى المستمر على فرض عقوبات على إيران هو بمثابة سلاح صدئ وقديم مشيراً إلى أن فرض أى عقوبات على إيران سيضر بكل من إيران والدولة التى فرضت العقوبات.

ومن جانبه تعهد الرئيس نجاد بفرض عقوبات تأديبية على القوى العظمى فى العالم إذا تعرضت إيران لعقوبات من قبل مجلس الأمن فيما يتعلق ببرنامجها النووى، وقال «إن القوى العظمى دأبت خلال الـ ٢٧ عامًا الماضية على تهديد إيران وأنه كما لهم أساليبهم فإن إيران لها أساليبها»(٩٨).

كذلك أعلن نجاد «إن إيران لن تتسامح فى مواجهة أقل ضغط قد تتعرض له» وإن كان أكد استمرار استعداد طهران للتفاوض(٩٩).

إنها لعبة الدبلوماسية وسياسة حافة الهاوية التى تجيدها إيران تمامًا مستندة إلى عناصر قوة عديدة، كما أشارت الدراسة، فهل سيظل هذا الوضع إلى ما لا نهاية أم ستحمل الأيام القادمة جديداً؟

لقد نجحت إيران إلى الآن فى لعبة الدبلوماسية واستثمار كل عناصر القوة لديها من أجل تحييد وعرقلة الإستراتيجية العدوانية التدخلية الأمريكية مستفيدة من الخلافات القائمة بين أمريكا وأصدقائها الأوروبية من ناحية وبينها وبين روسيا والصين من ناحية أخرى، فهل ستستمر إيران فى الاستفادة من التناقضات والتباينات فى المواقف والسياسات والاختلاف حول الآليات بين مجموعة الدول الست بهدف تحييد الموقف الأوروبى؟ أم أن التجربة النووية الكورية ستمثل عامل توحيد لجبهة القوى الرافضة لامتلاك إيران قدرات نووية قد تتحول إلى الاستخدام العسكرى؟ أى هل سيستمر سيناريو الصبر فى مواجهة طهران أم ستتحول الأمور إلى مواجهة مفتوحة مع إيران؟

وفى هذا السياق يمكن الإشارة إلى الآتى:

١ ـ إن التجربة النووية الكورية لا شك أنها قد أثارت حالة من الذعر والقلق لدى الحكومة الإسرائيلية بسبب خوفها من قيام كوريا الشمالية بنقل وتحويل المواد التى تستخدم فى تصنيع القنابل النووية إلى إيران بهدف مساعدتها على تطوير برامجها فى اتجاه الاستخدام العسكرى. وفى هذا الإطار نشرت صحيفة لوفيجارو الفرنسية تقريراً

بعنوان «الكابوس النووى الإسرائيلى الجديد»[١٠٠] أكد فيه المحللون أن هناك معلومات استخباراتية إسرائيلية تؤكد وجود تعاون منذ فترة طويلة بين إيران وكوريا وأنه تم رصد تحويلات مالية ضخمة من إيران إلى كوريا الشمالية فى السنوات الأخيرة مقابل حصول إيران على تكنولوچيا صاروخية ونووية متطورة وأن إيران قد اعتمدت بشكل كبير على الخبراء الكوريين فى تحديث الجيش والمنظومة الصاروخية طويلة المدى منها شهاب ٣ والمعد لحمل رءوس نووية وتم بناء هذه الصواريخ وتطويرها بأيد كورية داخل الأراضى الإيرانية. وهكذا فإن القلق الإسرائيلى ينبع من إدراكها بأن العالم قد فشل أمام الإرادة الكورية التى صنعت جميع طموحاتها النووية العسكرية وهو ما سيحدث مع إيران التى لن تتخلى عن إحلامها أيضا وستحصل على التكنولوچيا النووية، ومن ثم فإن إسرائيل لا بد وأن تعود للضغط على الولايات المتحدة والغرب بقوة للجوء إلى الحل العسكرى ضد إيران بعد نفاد الخيارات الدبلوماسية.

٢ ـ من ناحية أخرى فإن ما فعلته بيونج يانج ربما يشجع الولايات المتحدة على تبنى قرار عسكرى ضد طهران سواء حصلت على موافقة المجتمع الدولى أو لم تحصل عليها بهدف منع معاهدة حظر الانتشار النووى من الانهيار بواسطة نظرية الدومينو.

ولكن على الجانب الآخر فإن الإيرانيين يعتبرون أن تجربة كوريا الشمالية قد أفادت بلادهم كثيراً نظراً لأنها ستجعل الغرب يفكر أكثر من مرة قبل اتخاذ أى إجراءات عقابية ضد طهران.

٣ ـ تدرك إيران تماماً أن الموقف النهائى منها سيتوقف بشكل كبير على الموقف النهائى من كوريا الشمالية، ومن ثم ستنتظر الطريقة التى سيتعامل بها المجتمع الدولى مع مشكلة بيونج يانج، والتى تبدو حتى الآن طريقة هادئة.

***

الهوامش

١ ـ عصام عبد الشافى، أزمة البرنامج النووى الإيرانى:

المحددات ـ التطورات ـ السياسة (دراسة فى إدارة الأزمات الدولية (لندن، مركز الخليج للدراسات الإستراتيچية، إبريل ٢٠٠٤م)، ص١٨ .

٢ ـ عادل محمد أحمد على، فعالية سياسات منع الانتشار النووى (منطقة الشرق الأوسط كحالة دراسة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماچستير فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م)، ص١٨٦ .

٣ ـ Pattrick Clawson and Michael Rubin, Pattern of discontent: will story repeat in Iran? Meria Journal, vol. 10 No.1 (March 2006) .

٤ ـ عادل محمد أحمد على، مرجع سابق ص١٨١ .

٥ ـ المرجع السابق ص١٨٧ .

٦ ـ عصام عبد الشافى، مرجع سابق، ص ص١٩ ـ ٢٠، ص٢٢ .

٧ ـ المرجع السابق ص ص٢٢ ـ ٢٣ .

٨ ـ المرجع السابق ص ص٢٣ ـ ٢٤ نقلاً عن جريدة البيان ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٣ م.

٩ ـ المرجع السابق، ص٢٥ .

١٠ ـ محمد سليمان مفلح الزيود، الردع العربى فى مواجهة الخيار النووى الإسرائيلى (١٩٩١م ـ ٢٠٠١م)، رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٤م، ص ص٢١٢ ـ ٢١٣ .

١١ ـ عادل محمد أحمد على، مرجع سابق، ص ص١٨٨ ـ ١٨٩ .

١٢ ـ عصام عبد الشافى، مرجع سابق، ص٢٦ .

١٣ ـ محمد عبد السلام، الأسلحة النووية وعالم القرن الواحد والعشرين، السياسة الدولية، عدد ١٦١، (يوليو ٢٠٠٥م، ص ص٢٣٥ .

١٤ ـ زينب عبد العظيم محمد، الإستراتيچية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب، أمتى فى العالم حولية قضايا العالم الإسلامى، العدد الخامس، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢م)، ص٨١٦ .

ـ انظر نص خطاب بوش عن حالة الاتحاد الأمريكى، ١٩/ ١/ ٢٠٠٢ م.

١٥ ـ المرجع السابق، ص٨١٦ .

انظر نص الخطاب :

George W. Buch, the white House 16 September 2002, the National security strategy of the united states of America.

١٦ ـ المرجع السابق، ص٨١٦ انظر نص خطاب بوش عن حالة الاتحاد الأمريكى ١٩/ ١/ ٢٠٠٢م، مرجع سابق.

١٧ ـ المرجع السابق.

١٨ ـ المرجع السابق، ص٨١٦ انظر: George W. Buch, the White House, the National Security of the United States of America, op.cit.

١٩ ـ المرجع السابق، ص ص٨٢١ ـ ٨٢٢ .

٢٠ ـ محمد السعيد إدريس، تقرير البرادعى يحسم مستقبل البرنامج النووى الإيرانى، مختارات إيرانية، عدد ٦٧ فبراير، ٢٠٠٦م، ص ص٤ ـ ٥ .

طريق الشرق الأوسط الكبير يمر عبر إيران، مختارات إيرانية، عدد ٦٩، إبريل ٢٠٠٦م ص٥٩ .

٢١ ـ الأهرام، ٢٢ إبريل ٢٠٠٦ م.

٢٢ ـ عصام عبد الشافى، مرجع سابق، ص١١ .

٢٣ ـ الأهرام، ٢٢ إبريل ٢٠٠٦م، مرجع سابق.

٢٤ ـ عصام عبد الشافى، مرجع سابق ص٦ ـ ١٠ .

٢٥ ـ زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص٨٥٠ ـ ٨٥١ .

٢٦ ـ عصام عبد الشافى، مرجع سابق ص٨٧٢ .

٢٧ ـ المرجع السابق، ص٨٧٢ .

٢٨ ـ عصام عبد الشافى، مرجع سابق، ص ص١٠ ـ ١١ .

٢٩ ـ البرنامج النووى الإيرانى، الواقع والتحديات، ص ١ .

http://www.al watah.com/graphics 2003/oj Jul/11.7/heads/ott2.htm.

٣٠ ـ المرجع السابق، ص٢ .

٣١ ـ أحمد إبراهيم محمود، السياسة الإيرانية الملف النووى فى عهد أحمدى نجاد، مختارات إيرانية، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٦م.

http://acpss.Ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/c2Rn111.htm.

٣٢ ـ الأهرام، ٣/ ٩/ ٢٠٠٦ م.

٣٣ ـ البرنامج النووى الإيرانى، الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص٢ .

٣٤ ـ مكرم محمد أحمد، إعادة قراءة فى الملف النووى الإيرانى ـ٢ ـ، الأهرام، ٤/ ٩/ ٢٠٠٦م.

٣٥ ـ عصام عبدالشافى، مرجع سابق ص ص٣٤ ـ ٣٥ .

٣٦ ـ أحمد إبراهيم محمود، السياسة الإيرانية والملف النووى فى عهد أحمدى نجاد، مرجع سابق ص٢ .

٣٧ ـ أسامة فاروق مخيمر، الملف النووى الإيرانى بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية، مختارات إيرانية.http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/c2RN105.htm

٣٨ ـ أحمد إبراهيم محمود، السياسة الإيرانية والملف النووى فى عهد أحمدى نجاد، مرجع سابق. ص٢ .

٣٩ ـ مكرم محمد أحمد، إعادة قراءة فى الملف النووى الإيرانى، مرجع سابق.

٤٠ ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص٣ .

٤١ ـ المرجع السابق ص٤ .

٤٢ ـ مكرم محمد أحمد، إعادة قراءة فى الملف النووى الإيرانى ـ ٣ ـ دروس مستفادة، الأهرام، ٥/ ٩/ ٢٠٠٦م.

٤٣ ـ أحمد إبراهيم محمود، إيران والغرب، حرب نفسية وصراع إرادات، إسلام أون لاين، ١٧/ ٤/ ٢٠٠٦م.

٤٤ ـ أحمد عبد الحليم، خريطة القوى النووية فى الشرق الأوسط فى أوائل القرن الواحد والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها، إبراهيم محمد العنانى وآخرون (محررون) الخيار النووى فى الشرق الأوسط، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م)، ص٤٦٣ .

٤٥ ـ سامح راشد، الملف النووى الإيرانى ـ ساعة الصفر تقترب، http://www.siyassa.org/ asiyassa/index.asp? cur FN=exc13.htm&DiD=8718.

٤٦ ـ الأهرام، ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٦م.

٤٧ ـ الأهرام ٣/ ٤/ ٢٠٠٦م.

٤٨ ـ الأهرام ١/ ٥/ ٢٠٠٦، ٢/ ٥/ ٢٠٠٦م.

٤٩ ـ الأهرام ٤/ ٥/ ٢٠٠٦م.

٥٠ ـ محمد السعيد إدريس ـ خافيير سولانا والصفقة اللغز مع إيران، مختارات إيرانية، عدد ٧١ (يونيو، ٢٠٠٦م)، ص٤، الأهرام، ١/ ٦/ ٢٠٠٦م.

٥١ ـ الأهرام، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٥٢ ـ الأهرام، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٥٣ ـ الأهرام، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٥٤ ـ الأهرام ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٥٥ ـ الأهرام ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٥٦ ـ الأهرام ١٠/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٥٧ ـ الأهرام ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٥٨ ـ الأهرام ١٠/ ٧/ ٢٠٠٦م، مرجع سابق.

٥٩ ـ الأهرام ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٦٠ ـ الأهرام ١٩/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٦١ ـ تيبرى ميسان، لبنان كهدف جديد: المحافظون الجدد وسياسات «الفوضى البناءة»، الطريق، مقالات مترجمة ... (site).

٦٢ ـ محمد عباس ناجى، حرب لبنان مكاسب وخسائر إيران، ٢٣/ ٨/ ٢٠٠٦م، إسلام أون لاين. نت.

٦٣ ـ انظر تصريح جنبلاط، الأهرام ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٦٤ ـ إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٦٥ ـ محمد عباس ناجى، مرجع سابق.

٦٦ ـ الأهرام ١/ ٨/ ٢٠٠٦م.

٦٧ ـ الأهرام ٢/ ٨/ ٢٠٠٦م.

٦٨ ـ الأهرام ١/ ٨/ ٢٠٠٦م مرجع سابق.

٦٩ ـ الأهرام ٢/ ٨/ ٢٠٠٦م، مرجع سابق.

٧٠ ـ الأهرام ١/ ٨/ ٢٠٠٦م.

٧١ ـ الأهرام، ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٧٢ ـ الأهرام ٧/ ٨/ ٢٠٠٦م.

٧٣ ـ الأهرام ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦م.

٧٤ ـ الأهرام ٧/ ٩/ ٢٠٠٦م.

٧٥ ـ باكينام الشرقاوى، إيران وأمريكا المناورة تواجه النظرية، ٣/ ٩/ ٢٠٠٦م، إسلام أون لاين. (نت).

٧٦ ـ أحمد السيد تركى، أبعاد إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن، السياسة الدولية، عدد ١٦٤ (إبريل، ٢٠٠٦م)، ص١٥٥.

٧٧ ـ المرجع السابق، ص١٥٦.

٧٨ ـ باكينام الشرقاوى، مرجع سابق.

٧٩ ـ أسامة فاروق مخيمر، مرجع سابق.

٨٠ ـ سمير زكى البسيونى، كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى؟ السياسة الدولية، عدد ١٥٦، (يوليو، ٢٠٠٦م)، ص ص١١٣ ـ ١١٤ .

٨١ ـ باكينام الشرقاوى، مرجع سابق.

ـ أحمد السيد تركى، مرجع سابق، ص١٥٦ .

٨٢ ـ سعيد عكاشة، مأزق المشروع النووى الإيرانى، مختارات إيرانية.

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/c2RN122.htm.

٨٣ ـ أحمد السيد تركى، مرجع سابق، ص١٥٦ .

ـ خالد السرجانى، مصادر التشدد الإيرانى فى الأزمة مع الغرب حول البرنامج النووى، مختارات إيرانية، http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/c2RN126.htm.

٨٤ ـ محمد عباس ناجى، مرجع سابق.

٨٥ ـ الأهرام، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٨٦ ـ الأهرام، ١٧/ ٨/ ٢٠٠٦م.

٨٧ ـ الأهرام، ١٣/ ٨/ ٢٠٠٦م.

٨٨ ـ الأهرام، ١٩/ ٨/ ٢٠٠٦م.

٨٩ ـ محمد السعيد إدريس، المستحيل فى الأزمة النووية الأمريكية، الإيرانية، الأهرام، ٥/ ٧/ ٢٠٠٦م.

٩٠ ـ الجزيرة نت، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

٩١ ـ الجزيرة نت، ٤/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

٩٢ ـ الجزيرة نت، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

٩٣ ـ المرجع السابق.

٩٤ ـ الجزيرة نت، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

٩٥ ـ الجزيرة نت، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

٩٦ ـ الأهرام، ٦/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

٩٧ ـ المرجع السابق.

٩٨ ـ الأهرام، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

٩٩ ـ الأهرام، ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

١٠٠ ـ النبأ، ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٦م.